الفصل الأول

التراكيب النحوية الإسنادية
أنواعها ودلالتها

المبحث الأول

دلالة التراكيب النحوية

توطئة:

ينبغي في البدء أن أشير إلى دلالة مصطلح الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، ليتبين لنا معنى المصطلح لأنه مدخل كل علم، وهذا الأمر قد عرف عند علماء العربية منذ بواكير نشأة النحو العربي على يد أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) مرورًا والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ)، إلا أننا نلحظ تداخل استعماله عند هؤلاء العلماء مع مصطلح الكلام والكلم[١]؛ إذ استعمله سيبويه بمعناه العام قال: «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره هاهنا، لأن هذا موضع جمل»[٢]، وبالمعنى اللغوي قال: «جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ...»[٣]، أما معناه الدلالي فيأتي عنده مرادفًا للكلام[٤].

ومن الملاحظ أن استعماله بقي مقصورًا على هذه المعاني الأُوَل ومتداخلًا عند علماء العربية، إذ لم يظهر بمعناه كـ(مصطلح للجملة) إلا عند المبرد (ت٢٨٥هـ) إذ استعمله بمعناه الخاص الذي يعني أن أي تركيب به فائدة يعني أنه جملة، أو بالمعنى

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٣.

(٢) الكتاب (١/ ٣٢)، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٧-٩.

(٣) الكتاب (٣/ ١١٩).

(٤) تطرقت إلى ذلك دراسات مستقلة، وإنما مقصدنا هاهنا الإشارة والتنويه لذلك، لمزيد من التفصيل، ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه ١٧، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٧.

الدلالي الذي يعني به تقسيم الكلام على: جملة اسمية، وجملة فعلية[١]، بقوله: «وإنما كان الفاعل رفعًا، لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: (قام زيدٌ) فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[٢]. وبهذا يبدو ظهور المصطلح عند المبرد بمعناه الخاص؛ لأن الفعل والفاعل هما مكونا الجملة الفعلية، ومثَّل لها بـ(قام زيد). وشرط الجملة عنده هو تحقيق الفائدة للمخاطب، وهذا يعني أن العلاقة السياقية الاجتماعية لها أثر في دلالة الجملة من خلال البيئة الاجتماعية، لذلك عبر عنه المبرد بقوله: (فائدة المخاطب)، والمبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية، ومثَّل لهما بـ(القائم زيدٌ).

إذن هناك تطور في الاستعمال سبق به المبرد من عاصره، والتطور يمكن أن يستفيد منه في تطور الدلالة النحوية، ومن خلاله يعبر عن فحوى التطور لدلالة المعاني في الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، وهذا ما عبر عنه المبرد بـ(دلائل المعاني)[٣]، لما لها من خصوصية في سلامة التركيب، وإذا انحصر مدلول الجملة بتحقيق الفائدة للمخاطب بعد أن كانت متكونة من لفظين سواء أحققت الفائدة أم لم تتحقق؛ فهو يرى أن شرط الفائدة يدلل على سلامة التركيب، ونجد هذه الاشارة عند سيبويه[٤] أيضًا في باب الاستقامة من الكلام والإحالة.

وهذا يعني أن جلَّ الكتاب مبنيٌّ على المعاني لما لها من خصوصية في سلامة التركيب. قال سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: «فمنه مستقيم حسنٌ،

---

(١) أضاف ابن هشام قسمين آخرين هما: الجملة الشرطية والجملة الظرفية، ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٣٣٦).

(٢) المقتضب (١/ ٨).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٧٣).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٢٤).

ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدًا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ»[1]، وعند ملاحظة هذا النص نجد أنه جاء مقسمًا على المعاني إذ «المستقيم الحسن» الذي يكون مقبولًا للمخاطب من حيث سلامة التركيب واستقامة المعنى، وهذا ما عبر عنه المبرد بـ(تحقيق الفائدة للمخاطب)[2]، والمحال هو الصحيح التركيب غير المستقيم المعنى؛ فالإحالة تكمن في فهم المخاطب للنص إذ المعنى يبقى لديه مجهولًا على الرغم من كون الجملة مستوفية ركنيها الأساسيين (الفعل والفاعل والأداة) فضلًا عن الفضلة إلا أنها لا تؤدي معنى يفيد منه المخاطب على الرغم من كون التركيب جاء سليمًا من الناحية النحوية، لذلك عبر عنه سيبويه بالمحال.

والمستقيم الكذب أيضًا يحمل الفكرة نفسها من حيث استقامة التركيب وقبح المعنى إلا أنه قد يحمل عند البلاغيين على المجاز، والمستقيم القبيح كذلك صحيح التركيب، قبيح المعنى؛ لأنه لا يؤدي غرضًا معينًا. أما المحال الكذب في هذا الباب فهو كذلك أيضًا[3]، ويمكننا تصور مفهوم نص سيبويه عند المبرد من خلال ما أثر عنه إذ يلحظ أن استعماله للتراكيب النحوية قد جاء جله مبينًا على المعنى؛ إذ لا تكاد

---

(١) الكتاب (١/ ٢٥، ٢٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٨٨).

(٣) لم أتوسع في هذا النص لأنه قد التفت إليه أكثر من باحث وأضافوا عليه الكثير، ينظر على سبيل المثال: النحو والدلالة ٦١-١١٢.

تخلو فقرة منها من دون الرجوع إلى المعنى، ومن ذلك قوله: «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[١]. وقال معللًا لمعاني الكلام أيضًا: «لأن الكلام إنما يراد لمعناه...»[٢]. نلحظ من هذين النصين أن سلامة التركيب النحوي من سلامة المعنى؛ لأن الكلام الذي يحملُ معنى حسنًا يحقق الفائدة للمخاطب-وهو الطرف الثاني في العملية الاتصالية التي تدور بين المتكلم والمخاطب.

لذا تعد دلالة المعنى أو بالأحرى استقامة المعنى الدعامة الأساسية للجملة عند المبرد[٣]، فضلًا عن ذلك فإن أول مدونة وصل إلينا في النحو العربي[٤] -وهو كتاب سيبويه- مبني على المعنى وعليه سار جل النحاة؛ لأن غاية النحو هو صوغ القاعدة النحوية بالصياغة المثلى والإصابة في الكلام من خلال إيصال المعنى للمخاطب وتحقيق فهمه للفكرة المعبر عنها، وهذا ما أشار إليه ابن جني (ت٣٩٢هـ) بالقول: «إن العرب كما تعنى بألفاظها وتصلحها وتهذبها وتراعيها... فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها... ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به... وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين من همُ وكم عدتهم»[٥]. وهذا يعني أن هنالك مثيرات يثيرها المتكلم للمتلقي مع حصول استجابة من المتلقي كما يسميها علماء النفس، إذ هذا مصداق للجملة الخبرية التي

---

(١) المقتضب (٤/ ٣١١).

(٢) م.ن: (٤/ ٤٠٠).

(٣) بل نرى ذلك عند أغلب النحويين بدءًا من سيبويه وحتى عصر ابن هشام، ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية ١٧.

(٤) ينظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه ٢١.

(٥) الخصائص (١/ ٢١٥).

تحتمل الصدق والكذب، لأنك تخبر عن شيءٍ معين، فإذا كان للجملة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب، لأنك تخبر عن شيء معين، فإذا كان الكلام مستقيمًا في معناه قُبِلَ من قبلِ المتلقي، وإذا كان العكس يصبح الكلام حينئذٍ إنسائيًّا لا يحقق فائدة للمخاطب؛ لأن الخبر هو «نقل حقيقة أو معلومة يقف عليها المتكلم أو المنشئ، فيعبر عنها لينقلها لمن يلقى إليه الكلام، وهذا المتلقي يستطيع أن يتحقق منها صدقًا أو كذبًا لو أراد؛ لأن لها وجودًا في خارج كلام المتكلم»[1].

(١) نحو المعاني ١١٣.

أولًا: دلالة الجملة الاسمية بحسب الإسناد:

(أ) الإسناد عندما يكون الخبر مفردًا:

تتألف الجملة الاسمية في أبسط صورها من مبتدأ (اسم) + خبر (اسم)، وغالبًا ما يكون الخبر مفردًا، وكذلك المبتدأ، والإفراد أعني به: أن الخبر ليس جملة، إذ من المسلم به أن هنالك علاقة وثيقة بين المبتدأ والخبر بدءًا من عامل الرفع فيهما وختامًا بآخر ظاهرة بينهما. والجملة الاسمية لا بد لها من مبتدأ -قد تكون له الصدارة في الكلام وقد يحذف- وخبر سواء أكان موجودًا أم مقدرًا؛ حتى تتحقق الفائدة التي اشترطها النحاة، ومن أجلها اختلفت تعريفاتهم للجملة، قال سيبويه: «هذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذ كلامًا حتى يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه»[1]، والكلام يقوم جله على تحقيق الفائدة للمخاطب، وهذه الفائدة تكمن في الإخبار عن المبتدأ.

يقول المبرد مشيرًا إلى العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحدٍ عن صاحبه...»[2]، وهذه العلاقة وجوبية في الإسناد سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، وقد ألمح إلى ذلك المبرد من خلال تمثيله للجمل: «فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو كان، وإن، وأفعال الشك، والعلم، والمجازاة»[3]؛ فالتمثيل الأول جملة فعلية[4]، والثاني

---

(١) الكتاب (٢/ ٧٨).

(٢) المقتضب (٤/ ١٢٦).

(٣) المقتضب (٤/ ١٢٦).

(٤) جاء استعمال الإسناد بين النمط الاسمي (الجملة الاسمية)، والنمط الفعلي (الجملة الفعلية) عند المبرد في مواطن ارتباط الجملة بين أركانها.

جملة اسمية، وبعد ذلك أشار إلى العوارض التي تدخل على الجملة (الاسمية). ومثَّل لها بـ(كان) و(إن).

وأفعال الشك الإسنادية عند المبرد متعلقة بالمعنى، والدليل على ذلك أنك تستفيد من هذه العلاقة تحقيق الفائدة للسامع، فهو يرى أنك تذكر المبتدأ (زيد) فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تخبره به عن (زيد) فإذا قلت: (منطلق) صح معنى الكلام وكانت الفائدة[1] للسامع في الخبر، وكذلك يتعلق الأمر بالسياق[2]؛ لأن السامع قد يعرف عن مسمى (زيد) أخبار كثيرة، ولكن تحديد (زيد) بها يحقق فائدة المعنى لذلك استغنى التركيب، واكتفى بصفة الانطلاق المنسوبة لـ(زيد)[3].

فالإسناد عند المبرد في النمط الاسمي يحدد نوعية الدلالة إذ يساعد الخبر (المفرد) في النمط الاسمي على ثبوت الدلالة واستقرارها؛ لأن الانطلاق ثبت لـ(زيد)، وأصبح الانطلاق له دون غيره، فيكون معنى الإسناد في مفهومه هو: أن يركب كلمة مع أخرى تنتسب إحداهما إلى الأخرى، شرط التعلق بينهما وحصول تمام الفائدة[4]، وهذا ما قال به النحاة، فالإسناد في عرفهم: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الفائدة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه[5].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٦).

(٢) أعني به السياق الاجتماعي، ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ٢٧٩.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢٦)، بتصرف كثير.

(٤) ينظر: شرح المفصل (١/ ٢٠)، ولم يشر صاحب المصطلح النحوي في كتاب المقتضب إلى ذلك. ينظر: ٧٤ منه.

(٥) ينظر: التعريفات ١٤.

إن الإسناد هو الركيزة الأساسية في بناء الجملة العربية؛ لأن بنية الجملة تقوم على دعامتين أساسيتين هما المسند والمسند إليه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بالقول في باب المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك»[1]، وقال في موضع آخر: «فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسندٌ والمبنيُّ عليه مسندٌ إليه...»[2]. وحقيقة الأمر تكمن في تمام المعنى وتلازم العملية الإسنادية بين المبتدأ والخبر.

وفي هذا الأمر اتفق أغلب النحاة على ثبوت العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر فضلًا عن الثبوت والاستقرار في دلالة الجملة الاسمية من خلال ما يأتي:

١- تحقيق عملية الإسناد بين النمط الاسمي (المبتدأ + الخبر).

٢- شرط الإسناد أن يؤدي إلى وضوح المعنى؛ لأن الخبر في الجملة الاسمية تتم به الفائدة.

٣- وجود قرينة الإخبار، وهي التي تحدد علاقة الإسناد؛ فالإسناد يكون دالًّا على المعنى الثبوتي للنمط الاسمي.

---

(١) الكتاب (١/ ٢٣).

(٢) الكتاب (٢/ ٧٨).

وقد ألمع إلى الإسناد الخبري عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بقوله: «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيءٍ..»[١].

وقد فسر أحد الباحثين الإسناد بقوله: «إن تركيب المسند إلى المسند إليه هو البنية الصغرى للكلام، وأنه لا يكون كلامٌ حتى يتآلفا ويتوضح أن كليهما قد يكون أكثر من كلمة...»[٢].

لذا يمكن أن يعبر عن الإسناد بالبنية العميقة للدلالة النحوية فضلًا عن وجود علامات[٣] خارجية تكمن في البنية الخارجية للدلالة النحوية. وهذا ما ذهب إليه باحث آخر بقوله: «تتصف علاقة المسند بالمسند إليه في الكلام بأنها علاقة بنائية دلالية بحتة»[٤].

وهذا يعني أن الإسناد يؤدي وظيفة دلالية لفهم الجملة، فهو الرابطة الكبرى بين العنصرين المكونين للجملة[٥] «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»[٦].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٣.

(٢) مفهوم الجملة عند سيبويه ١١٠.

(٣) من هذه العلامات: التنوين، التعريف والتنكير، والبناء والإعراب.

(٤) المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ١٢٠.

(٥) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٢٧.

(٦) المقتضب (٤/ ١٢٦).

(ب) الإسناد عندما يكون الخبر وصفًا:

يتسم التركيب الإسنادي في النمط الاسمي بالتنوع بين أنماطه؛ إذ نراه مرة بين المبتدأ وخبره (المفرد)، وبين المبتدأ وخبره (الجملة الواقعة موقع الخبر)، والمبتدأ وخبره (الوصف) وهو الخبر إذ كل منهما يعتمد في الإخبار على تحقيق الفائدة.

فالتركيب الإسنادي تركيب بنائي يعتمد على المسند والمسند إليه، ومدى قوة ترابط العلاقة بينهما، فكلما كان الإسناد قويًّا كانت الفائدة للسامع أكثر تحقيقًا.

لذا أشار المبرد إلى الوصف الخبر قائلًا: «فقولك: عبد الله قائم بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به»[1]. فـ(قائم) اسم فاعل فيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل، ولأن (قائم) في معنى الفعل لذا كان الفعل والفاعل خبرًا أو بالأحرى (قائم) هو الخبر، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا»[2].

فهذه اللابدية هي تحقيق الفائدة من خلال العلاقة التلازمية بينهما، وعبر عنها ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بقوله: «زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن...، ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه؛ لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره، وهذا هو التحقيق...»[3].

---

(١) المقتضب (٤/ ١٢٨).

(٢) الكتاب (١/ ٢٣)، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ١٢٩-١٣١.

(٣) شرح المفصل (١/ ٨٧).

من هنا نخلص إلى نتيجة مؤداها: أن هذه العلاقة الإسنادية هي علاقة وجوبية تساعد على تحقيق الفائدة وتوضيح الدلالة القصدية للسامع، وبالمحصلة الوصول إلى الغرض الواضح الذي ينشده المتكلم.

(ج) الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية عندما يكون الخبر جملة:

مما لا شك فيه أن الكلام لو تجرد من الإسناد لأصبح في حكم الأصوات التي لا تدل على معانٍ، وإنما أصوات نعيق غير مستفاد منها[1]. وإذا كانت غاية المتكلم هي تحقيق الفائدة، فإنها لا تتم إلا من خلال ترابط أجزاء الكلام (الجملة)، وهذا يعني أن هنالك مكونات داخلية تمتاز بالتعبير عن البنية العميقة للجملة، ومن هذه المكونات: الإسناد الذي يمثل الركيزة الأساسية فيها، لذلك بين المبتدأ المفرد والخبر الجملة ترابط أواصر داخلية عميقة يصل إليها السامع من خلال توافق المعنى. وهذا ما أشار إليه المبرد بالقول: «فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال. ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم، وزيد قام عمرو إليه، ولو قلت: (زيد قام عمرو) لم يجز؛ لأنك ذكرت اسمًا، ولم تخبر عنه بشيء، وإنما أخبرت عن غيره»[2] فجملة: (زيد يذهب غلامه) جملة مؤلفة من مبتدأ (زيد)، وخبره جملة (يذهب غلامه)، والخبر عندما يكون جملة فهو الابتداء في المعنى، وهذا يعني أن المعنى يحدد نوع الخبر، إذ نرى المبرد يؤكد أن الخبر إن لم يكن هو الابتداء في المعنى، فالخبر عندئذ يكون محالًا؛ لأن جملة: زيد قام عمرو أيضًا متكونة من مبتدأ (زيد) + الخبر (الجملة الفعلية)،

---

(١) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٢٩.

(٢) المقتضب (٤/١٢٨)، وينظر على سبيل المثال لا الحصر: المقتضب (٢/١٤٩، ٢٩٥، ٣٣٤)، (٣/١٢٧، ٢٥٠، ٣٢٥).

لكن لا تبدو ذات فائدة؛ لأنها لا تعني الابتداء في المعنى، فالخبر في هذه الجملة لا علاقة له بالمبتدأ (زيد) إنما هي مجرد علاقة تركيبية تقعيدية بينهما؛ لأن الإخبار عن غيره (زيد)، وشرط الإخبار أن يكون الابتداء في المعنى كما أسلفنا القول.

هنا يتضح لنا أن هنالك جملة من الأمور تتضافر مع الإسناد لتعطينا دلالة تامة المعنى ذات فائدة للسامع؛ «لأن الخبر هو الأول في الحقيقة أو فيه ما يتصل بالأول، فيصير هو وما فيه الأول...»[1].

ويعد سيبويه أول من التفت إلى هذه الظاهرة -كون الخبر هو المبتدأ في المعنى- إذ يقول: «لأن الابتداء إنما هو خبر»[2]، وقال أيضًا: «واعلم أن المبتدأ لا بد من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ. فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته..»[3] ويفهم من هذا الكلام أن الخبر إذا كان جملة فهو المبتدأ بالمعنى.

ويمكن أن يلاحظ هذا أيضًا من عود الضمير على متقدم رتبة فهو الرابطة بين المبتدأ وخبره (الجملة)، وهذا الضمير المشترط في الخبر نفسه ضمير المبتدأ لذلك فكأنه يعود المبتدأ بصيغة أخرى[4].

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٣٤).

(٢) الكتاب (١/ ٣٢٨).

(٣) م.ن: (٢/ ١٢٧).

(٤) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٤٠.

وذهب ابن يعيش إلى المعنى نفسه -كون الخبر هو المبتدأ في المعنى- لأن الخبر عنده هو ذلك الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا[١].

والجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ فلا بد من كونها المبتدأ نفسه في المعنى[٢]. وهذا يعني أن الفكرة الوظيفية للخبر واضحة من حيث تحقيق الفائدة التي يعتمد عليها الخطاب. وبذا نخلص إلى حقيقة مفادها: أن العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر -إذا كان الخبر جملة- تحقق ثبوت الدلالة وتلازمها تلازمًا إيجابيًّا لا سلبيًّا، فضلًا عن الفائدة التي جاء الخبر من أجلها.

(١) ينظر: شرح المفصل (١/ ٨٧).

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٤٤، ١٤٥.

ثانيًا: دلالة الجملة الاسمية بحسب مطابقتها الواقع:

من الظواهر التي لفتت أنظار النحاة، دلالة الجملة الاسمية من حيث مطابقتها الواقع، لذا قسموها على ضربين: الجملة الخبرية، والجملة غير الخبرية (الإنشائية)، والخبر كما يعرفه البلاغيون: هو ما يحتمل الصدق والكذب، فالخبر هو: «نقل حقيقة أو معلومة يقف عليها المتكلم أو المنشئ لينقلها لمن يلقي إليه الكلام»[(١)].

وقد نبه على ذلك الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) بالقول: «صدق الخبر مطابقته للواقع، وكذبه عدمها، وقيل: مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، وعدمها؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]...»[(٢)].

وهذا يعني أن الصدق في الخبر هو مطابقته الواقع، وأما الكذب فمخالفته الواقع، وقد أشار المبرد إلى دلالة الجملة الخبرية بقوله: «اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب. فإذا قلت: قام زيد، فقيل لك: أخبر عن (زيد)؛ فإنما يقول لك: ابن من قام فاعلًا، وألحقه الألف واللام على معنى الذي، وأجعل زيدًا خبرًا عنه، وضع المضمر موضعه الذي كان فيه في الفعل، فالجواب في ذلك أن تقول: القائم زيد، فتجعل الألف واللام في معنى الذي، وصلتهما على معنى صلة الذي، وفي القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام، وذلك الضمير فاعل؛ لأنك وضعته موضع زيد في الفعل، و(زيد) خبر الابتداء»[(٣)]، فجملة (قام زيد) تحتمل الصدق -وهو القيام- والكذب -وهو عدم القيام- والإخبار هاهنا عن قيام زيد، وأما جملة (القائم زيد) فهي جملة خبرية خصصت

---

(١) نحو المعاني ١١٣.

(٢) التلخيص في علوم البلاغة ٣٨.

(٣) المقتضب (٣/ ٨٩).

القيام بـ(زيد) وبمعنى آخر أن هنالك مسوغات أخرى ساعدت في ثبوت الدلالة - دلالة القيام- وهي وجود (أل) الموصولة بمعنى الذي، والفاعل الضمير في القائم، وزيد الذي هو الخبر بالابتداء.

وظهر هذا الرأي عند عبد القاهر الجرجاني إذ قال: «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأول هو الخبر...»[1]. ومراده بالخبر هاهنا الجملة الخبرية التي تقابل الجملة الإنشائية[2]. وبذا نخلص إلى حقيقة مفادها وجود علاقة دلالة بين التراكيب النحوية -الجملة الاسمية- والدلالة الواقعية، فإذا كان الأمر صدقًا كان إلزاما أكثر والعكس صحيح.

(١) دلائل الإعجاز ٤٥، وينظر: الدلالة اللغوية عند العرب ٣٣٥.

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ٣١٨.

ثالثًا: دلالة الجملة الفعلية من حيث الإسناد:

اتسم الفعل بدلالات حدها النحاة بضوابط، وشروط معنية منها في حده[١]، ومنها مقيدات الفعل من حيث الدلالة الزمنية[٢]، فهو ينقسم على: ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومن حيث التعدي واللزوم[٣] على: متعدٍّ، ولازم، ومتعدٍّ إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل، ومن حيث الجمود والتصرف على: جامد، ومتصرف[٤]. وأفعال تامة وأخرى ناقصة، وهكذا فإن للنحاة تقسيماتهم وما يهمنا هاهنا أن ندرس مكونات الجملة الفعلية في البنية الأساسية لها مثلًا (الإسناد وعلاقته بدلالتها)، وكما هو معروف أن الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل (مسند) والفاعل (مسند إليه)[٥]، وانطلاقًا من تعريف سيبويه للفعل: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى؛ فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[٦] هاهنا نلحظ أن تقسيمه للفعل لم يكن تقسيمًا زمنيًّا بالدرجة الأساس، وإنما الأمر عنده كون الحدث منجزًا، أو غير منجز، لأن صيغة (يفعل) بين الحال والاستقبال وبين كون الحدث مستمرًّا أو كونه قد فرغ من الزمان إلى دلالة جديدة

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب (١/ ١٢)، والأصول في النحو (١/ ١٨)، الصاحبي في فقه اللغة ٨٥، ٨٦، أسرار العربية ١١، وشرح المفصل (٧/ ٢).

(٢) ينظر: الزمن في النحو العربي ٢٤، الدلالة الزمنية في الجملة العربية ٣٨.

(٣) ينظر: التعدي واللزوم، خليل العطية ٤٦.

(٤) ينظر: شذا العرف ١٥.

(٥) ينظر: إسناد الفعل ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩.

(٦) الكتاب (١/ ١٢)، وينظر: إسناد الفعل ١٠.

خالصة كأن يصبح الأمر (الحدث) صيغة ثابتة أو عادة جارية نحو قولك: تشرق الشمس صباحًا[١].

وأشار المبرد من بعده إلى أقسام الفعل، بالقول: «فكل فعل يتعدى إلى الزمان، وذلك إذا قلت: (قمت) دللت على أن فعلك فيما مضى من الدهر. وإذا قلت: أقوم، وسأقوم دللت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر. فالفعل إنما هو مبني للدهر بأمثلته، فـ(فعل) لما مضى منه، و(يفعل) يكون لما أنت فيه ولما لم يقع من الدهر، فلذلك تقول: سرت يومًا، وسأسير يوم الجمعة، لأنه لا ينفك منه»[٢].

وهاهنا بيَّن المبرد علاقة الفعل بالزمن على أنها علاقة وثيقة متصلة إذ من خلالها يمكننا أن نقسم الفعل على: ماضٍ، ومضارع، وحال. فدلالته على الزمن الماضي يكون ماضيًا، والحال والمضارع يشكلان جانبًا مشتركًا في كون فعل الأمر جزءا من الحال والمضارع كذلك جزء منه، فضلًا عن ذلك كون الزمن والفعل (الحدث) مرتبطين[٣]. وقد أشار المبرد إلى العلاقة بين الزمن والصيغة أثناء حديثه عن اسم الفعل مشيرًا إلى أحوال الفعل الثلاثة: الماضي، والموجود (المضارع)، والمنتظر (الأمر)[٤].

أما ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقد أشار إلى الإخبار في الفعل بقوله: «الفعل ما كان خبرًا، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون

(١) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه ٦٤، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٧١، ٧٢.

(٢) المقتضب (٤/ ٣٣٥، ٣٣٦).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٤).

(٤) م.ن، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ٤٧.

حديثًا عن الأخ ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم ولا يقوم يجلس»[١]. وهنا الإشارة إلى دلالة الإخبار في الجملة الفعلية، وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نحدد دلالة الجملة الفعلية التي سنقوم بدراستها بالشكل الآتي:

١ - صلاحية الفعل من حيث الإسناد إلى الزمن والحدث.

٢- فعل + فاعل (مفرد) = جملة فعلية.

٣- الفعل + مصدر مؤول في محل رفع فاعل.

وهذا يعني أن الجملة الفعلية من حيث التركيب لا بد لكل فعل من فاعل، وهذا ما أشار إليه المبرد وهو يعلق على الأفعال المقاربة بالقول: «فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل... واعلم أنه لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل»[٢]، ومن المعلوم أن دراسة دلالة الملة يمكن تقفيها من خلال طرفي الإسناد والدلالة. وهذا ما أشار إليه سيبويه[٣] بالقول: «ومما لا خلاف فيه أن الأساس الذي تقوم عليه الجملة هو الإسناد وطرفاه»[٤].

إذن من الممكن أن نقول: إن دراسة الجملة وفقًا لدلالتها تتحدد من خلال عاملين أساسيين هما المعنى والوظيفة. وهذا ما أشار إليه المبرد من أن عمل الأفعال يعتمد على المعنى[٥]، غير أن هذا العمل من الممكن أن ينتقل إلى عمل آخر في

(١) الأصول في النحو (١/ ٣٩).

(٢) المقتضب (٣/ ٦٨).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٢)، وينظر: إعراب الفعل دراسة في الدلالة النحوية ٣١-٣٣.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٢١٧)، وهمع الهوامع (١/ ٢١)، والمركب الاسمي الإسنادي من خلال القرآن الكريم ١٨.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٠٣).

الضرورة الشعرية إذ قال: «ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنه دال عليه فمن ذلك قول الشاعر:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب[١]

ومن الجدير بالذكر أن الأصوليين أنكروا دلالة الفعل الزمنية لذا اتجهوا في تعريفهم للفعل وجهة انتساب الحدث لا اقترانه بالزمن، فكان تعريفهم له أنه: «ما أنبأ عن حركة المسمى»[٢].

وطفقت مسألة إسناد الفعل ومدى صلاحيته للإسناد عند المبرد إذ نرى ذلك في أكثر من موضع، منها في باب التنازع يقول: «وذلك قولك: ضربت وضربني زيد. إذا أعلمت الآخر فاللفظ معرى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير: ضربت زيدًا، وضربني زيد، فحذف، وجعل ما بعده دالًّا عليه، فالعرب تختار إعمال الآخر؛ لأنه أقرب، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا. قال الله عز وجل: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فالفعلان فارغان في اللفظ معملان في المعنى، ومنه قول الشاعر[٣]:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أراد: نحن راضون بما عندنا»[٤].

---

(١) المقتضب (٣/ ٤٨، ٦٩)، والبيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى هدبة بن خشرم، ينظر: الكتاب (٣/ ١٥٩).

(٢) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ١٤٥.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى قيس بن الخطيم، ينظر: الكتاب (١/ ٧٥).

(٤) المقتضب (٣/ ١١٢).

ويبدو لنا أن إسناد الفعل[١] تظهر دلالته من خلال المعنى، والدليل أن اللفظ قد يحذف ويبقى عمل المحذوف على نحو ما أشار إليه المبرد؛ لأن الإسناد هو علاقة معانٍ تظهر في التراكيب. بمعنى آخر: إن حذف الألفاظ لا يؤثر في المعنى إذا بقي في التركيب النحوي ما يدل عليه، وأن العرب رجحت ذلك لوروده في القرآن والشعر، فالمعنى هنا كان العامل الرئيس في العمل[٢].

وهنالك دلالة أخرى للأفعال إذ إن قسمًا من الألفاظ يجري مجرى الفعل حينئذ يعمل عمله، أو تدخل عوارض عليه فتزيل معناه «ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف؛ لأنه وقع لمعنى، فمتى صرف زال المعنى، وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ، لذلك المعنى...»[٣].

وقد عرَّف قسم من النحاة المحدثين الإسناد الفعلي بأنه: القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، وفضلًا عن ذلك فإن هناك جملة أمور يمكن أن تساعد الإسناد الفعلي، وهي الصيغة الصرفية، وشريطة أن يكون الفاعل اسما، أو ما يقوم مقام الاسم (المصدر المؤول)، والرتبة نحو: (ظهر الحق) فالإسناد هاهنا فعلي، إن نقدم أصبح الإسناد اسميًا، فضلًا عن مدى صلاحية الفعل للإسناد بأن يكون دالًا على الحدث والزمن، والحالة الإعرابية أي: أن يكون الفاعل مرفوعًا والمطابقة في النوع[٤].

---

(١) إسناد الفعل ١٣٦، ١٣٧.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ١٩٠).

(٣) المقتضب (٣/ ١٩٠).

(٤) ينظر: في بناء الجملة العربية ١٦٩، ١٧٠.

إن دلالة الإسناد الفعلي في الأفعال المتعدية ترتبط بعدد المفاعيل، فمن هذه الأفعال ما يتعدى إلى مفعول به واحد، واثنين، وثلاثة، عند ذلك يمكننا القول: إن الفاعل هو الدعامة الرئيسة في الإسناد وتأتي بعده المفاعيل؛ لأن المعنى لا يتم إلا بذكر المفاعيل الباقية[١]. لذلك قال المبرد: «ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب الفعل المتعدي إلى مفعولين، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولًا بأنه كان يعلم، فجعل غيره أعلمه، فيقول: أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس»[٢]. ومما يدلل على دلالة الإسناد الفعلي في الأفعال المتعدية هو أن قسمًا من هذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما[٣]، وذلك قولك: كسوت زيدًا ثوبًا. وبذا يظهر أن هناك علاقة وثيقة في الإسناد الفعلي إذا نقدم الفاعل على الفعل في نحو (قام زيد) تتغير بدليل أن النحاة قد عرفوا الجملة الفعلية بأنها كل جملة ابتدئ بها بفعل، غير أن من المحدثين من يرى خلاف ذلك إذ يرى أن التقديم والتأخير لا يعني بالضرورة تغير نظام الجملة من اسمية إلى فعلية[٤]: «وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو: قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب. فالمسند فعل في الجملتين، وإذن فطبيعة الإسناد فيها واحدة، ويقصد فيها إلى النص على معنى الزمن، والفرق بينهما ينحصر في تقديم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به، والتأكيد عليه. أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها وعلى الوجه المألوف...»[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٢٦).

(٢) المقتضب (٣/ ١٨٩).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٨).

(٤) ينظر: نحو الفعل ٢١، ٢٢، وينظر: في النحو العربي -قواعد وتطبيق ١٠٣.

(٥) ينظر: مع النحاة ٢٦٩-٢٧٥.

ومما يشار إليه أن الإسناد الفعلي لا بد من أن يكون إلى الفاعل الحقيقي فلا يدخل ما لا يتعدى الفعل فيه الفاعل، وهو للفاعل على وجه الاستعارة، ويقع على ضربين: أحدهما: قولك: سقط الحائط، وطال عبد الله، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئًا. فهاهنا الفاعل على وجه الاستعارة[١]، غير أن الفعل اللازم يقع مستغنيًا عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمرًا ولا مظهرًا نحو: تكلم زيد... وما أشبهه من الأفعال، فلما لم يكن للفعل من الفاعل بد بما قام مقام فاعله، وكنت هاهنا قد حذفته أقمت المفعول مقامه، ليصح الفعل بما قام مقام فاعله[٢].

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٥٠)، وينظر: المقتضب (٢/ ٦١-٦٤).

المبحث الثاني
دلالة شبه الجملة

توطئة:

عبَّر علماء العربية الأوائل عن مصطلح شبه الجملة بـ(الظرف)، قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت. وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوعٌ فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها...»[١]، ويقول ابن السراج (ت٣١٦هـ): «تقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تزيد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سميت إذا نصبت ظروفًا؛ لأنها قامت مقام (في)»[٢].

وما تجدر الإشارة إليه أن ابن مالك النحوي (ت٦٧٢هـ) أول من استعمل مصطلح (شبه الجملة) ويقصد به الظرف والجار والمجرور في ألفيته الذائعة الصيت يقول[٣]:

وَجُمْلَةٌ أو شبهها الذي وُصِلْ به، كَمَنْ عِنْدِي الذِّي آبْنُهُ كُفِلْ

وهذا يعني أن (شبه الجملة) في مدلوله (الظرف، الجار والمجرور).

وقد أشار سيبويه[٤] إلى أن الأصل في الظروف الموضع والمستقر، فالدلالة عنده دلالة على الاستقرار في مكان ما وزمان ما، فضلًا عن ذلك فهذا يعد تطورًا دلاليًّا

(١) الكتاب (١/ ٤٠٣، ٤٠٤).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٢٢٨).

(٣) شرح ابن عقيل (١/ ١٥٣).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٤٠٩، ٤١٠).

يعطي الظرف ركنًا مهمًّا من أركان الجملة العربية؛ إذ يكون مظهرًا دلاليًّا من مظاهر بناء الجملة[١].

وقد يستعمل سيبويه الظرف ويريد به الجار والمجرور أيضًا، ومنه قوله: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده؛ لأنه مستقرٌّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كل واحد منهما لا يستغني به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله. وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله: ثمَّ زيدٌ، وهاهنا عمرو، وأين زيد؟ وكيف عبد الله؟ وما أشبه ذلك»[٢] فالخبران كلاهما ظرفان، وأما (فيها) فهو جار ومجرور.

وأما المبرد فلم يخالف ما أشار إليه سيبويه إذ استعمل الظرف بمفهومه العام وأراد به شبه الجملة، والجار والمجرور. وهذا ما يتضح بقوله: «قال: أعلمتك أن (الذي) يوصل بالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والظرف... فإذا قلت: رأيت الذي قام، فاسمه في قام، وكذلك رأيت الذي في الدار»[٣] فهو يرى أن الاسم الموصول (الذي) يوصل بالجملة الفعلية والجملة الاسمية، وكذلك الظرف، فجملة (رأيت الذي في الدار) الجار والمجرور في محل (جملة صلة الموصول).

وبذا نرى أن المصطلح عند المبرد جاء إذ يتصل الظرف عندما يتحدث عن الظرف، ويتحمل الجار والمجرور عندما يتحدث عنها (شبه الجملة).

---

(١) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه ٩٩.

(٢) الكتاب (٢/ ١٢٨).

(٣) المقتضب (١/ ١٩).

أما الكوفيون فلم يعرفوا مصطلح شبه الجملة، وإنما عرفوه بمصطلح (الصفة)، و(المحل) ويريدون بذلك شبه الجملة. فقد روي عن الكسائي (ت١٨٩هـ) أنه استعمل الصفة وأراد بها الظروف، وهذا ما أشار إليه الشيخ خالد الأزهري: إن الكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات[١]، وكذلك الجار والمجرور، واستعمل الفراء (ت٢٠٧هـ) (المحل) وأراد به الظرف، قال: «فإذا كان ما قبل الفاء اسمًا لا فعل فيه أو محلًّا مثل قوله: (عندك، وعليك، وخلفك)، أو كان فعلًا ماضيًا مثل (قام وقعد) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب»[٢]، والجار والمجرور قال معلقًا على قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨]، «فإنه قد يعود على اليوم والليلة، ذكرها مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة»[٣]، ولأن اشتراك الظرف والجار والمجرور في أداء وظيفة واحدة كأن تكون في محل رفع خبر، أو نصب حال، أو صفة، أو غير ذلك يؤدي إلى إتمام المعنى.

لقد جمع علماء العربية تسمية الظرف بالجار والمجرور، قال ثعلب (ت٢٩١هـ) معلقًا على قوله عز وجل: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩] بما نصه: «وقعت الصفة موقع الفعل»، ويقصد بالصفة الجار والمجرور (في المهد) المتقدم على الخبر، وكذلك استعمل ابن السراج الظرف ويريد به الجار والمجرور[٤].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٧٤، وينظر: المصطلح النحوي عند الفراء ٩٢، ٩٣.

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٨)، وينظر: ١١٩ عن مصطلح المحل (٣/ ٢١٨، ٢١٩).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١).

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٧١. وكذلك استعمله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بمعنى واحد، ينظر: الأنموذج ٨٤، وشرح المفصل (١/ ٩٠).

وخلاصة القول: إن مصطلح شبه الجملة يضم طرفين؛ الأول: الظرف، والثاني: الجار والمجرور، وسنعالجهما من حيث الدلالة النحوية التي يخرجان إليها عن طريق التوسع والتعلق.

أولا: الظرف (ظرف الزمان):

(أ) من حيث التوسع:

يعد سيبويه أول من عرَّف الظرف من وجهة نظر لغوي، حاول تعريف مصطلحات اللغة بالقول: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوعٌ فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها»[1].

يعني أن علة نصب الظروف وقوع الأشياء فيها، ودلالة النصب من دلالة الوقوع، والمكون فيها أي: دلالة الزمان والمكان؛ لأن الزمان يختلف من جهة كون المحدث متغيرًا من حالة إلى أخرى.

ولظرف الزمان دلالة تختلف عن ظرف المكان من الناحية الدلالية المسماة للظروف، قال المبرد: «اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيءٍ في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول. فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه وذلك قولك: سرت يوم الجمعة، وجلست خلف زيد...»[2]، فالمراد هنا أن عامل النصب في الظرف هو الذي يحدد الحالة الإعرابية، فإذا كان العامل فعلًا وجب النصب، وإذا

(١) الكتاب (١/ ٤٠٣، ٤٠٤).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٢٨).

كان في معنى الفعل جاز فيه الأمران؛ الرفع والنصب، تقول: المال لك يومَ الجمعة، أو يومُ الجمعة، لأن المعنى هو تملك المال فضلًا عن دلالة الاستقرار التي تحدد تقدير الحركة الإعرابية، فعندما تقول: زيد في الدار يومنا هذا، فالدلالة متغيرة في حالة الرفع، أو النصب، وهي كون زيد مستقرًّا في الدار يومنا هذا، أو موجودًا لكن ليس مستقرًّا، أما في حالة كون عامل النصب هو الفعل نفسه وجب النصب؛ لأن الدلالة تكون حصرًا على الظرفية، ولا يجوز الرفع؛ لأن الاستقرار قد حصل[١].

ومن هذه العلاقة -أي: علاقة كون العامل فعلًا أو بمعنى الفعل- وجب نصب الحال إذا وقع في جملة الظرف، تقول: زيد في الدار قائمًا، فـ(قائمًا) منصوبة بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى استقر زيد في الدار[٢]. أما في حالة جعلك القيام للدار، وليس لزيد فإن الدلالة المتضمنة تكون بالرفع: زيد في الدار قائمٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ﴾ [الذاريات: ١٥، ١٦]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝ فَٰكِهِينَ﴾ [الطور: ١٧، ١٨] ذلك أن قوله: (في جنات) خبر (إن)، فنصب (آخذين)، و(فاكهين) على الحال، ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر...[٣]، فالعامل في الظرف هو الفعل أو معنى الفعل، «والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، أكان متعديًا أم غير متعدٍّ»[٤].

وهذا ما سبق إليه سيبويه بالقول: «وأما الوقت والساعات، والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: (القتالُ يوم الجمعة) إذا جعلت يومَ الجمعة ظرفًا، و(الهلال الليلة)، وإنما انتصبا

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٢٨، ٣٢٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٦).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٧)، (٣/ ٢٧٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ١١٥).

لأنك جعلتها ظرفًا وجعلت القتال في يوم الجمعة والهلال في الليلة»[١]، فدلالة الاستقرار أجازت النصب لظرف الزمان (يوم، الليلة)؛ لأن عامل النصب في معنى الفعل.

وهذا الفرق الدلالي بين دلالة ظرف الزمان والمكان قد نبه عليه ابن السراج قائلًا: «إن ظروف الزمان جميع الأفعال تعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة»[٢]. وهذا إشارة إلى توسع الدلالة في ظرف الزمان، إذ يتحرر من الظرفية الزمانية إلى الاسمية فيأخذ إعراب الاسم من حيث الفاعلية والمفعولية، فمرة يكون مبتدأ وأخرى يكون خبرًا وأخرى يكون مفعولًا به، وهذا إعرب كله على الاتساع.

قال المبرد: «واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يومُ الجمعة قمته، في موضع قمت فيه، والفرسخُ سرته، ومكانكم جلسته، وإنما هذا اتساع...»[٣] لأن الظروف المتمكنة تتحرر من الظرفية لتتسع في الدلالة وتخرج من قيد البناء على الفتح إلى العلامة الإعرابية المتغيرة بحسب الموقع الإعرابي في الجملة، فـ(يومُ) مرفوع على أنه مبتدأ وكذلك الفرسخ على الرغم من كونه ظرفًا، والظرف من حقه البناء (على الفتح)، والاتساع في الظرفية عند المبرد على حذف شيء في الأصل موجود، وهذا شائع في العربية، ومنه حذف حرف الإضافة كقوله عز وجل: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [البقرة: ١٨٥] وكذلك قول الشاعر:

منا الذي اختير الرجال سماحةً وجودًا إذا هَبَّ الرياحُ الزعازعُ[٤]

---

(١) الكتاب (١/ ٤١٨).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٩٠).

(٣) المقتضب (٤/ ٣٣٠).

(٤) البيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى الفرزدق، الكتاب (١/ ٣٩) وهو في ديوانه ٥١٦.

يريد (من قومه) في قوله تعالى وكذلك (من الرجال) فحذف حرف الخفض توسعًا ووصل[١] الفعل فعمل.

فالظرف الذي يكون تامًّا من حيث التصرف يقع معرفة ونكرة، فهو عند المبرد مثله مثل الأسماء من حيث الموقع الإعرابي إذ جاز أن تجعله فاعلًا، ومفعولًا مصححًا وعلى السعة، فالمصحح: شهدت يوم الجمعة، وعلى السعة قولك: يوم الجمعة ضربته زيدًا. تريد: ضربت فيه زيدًا[٢].

وقد أشار ابن يعيش إلى هذه الدلالة التوسعية في ظرف الزمان بالقول: «فإذا قلت: قمت اليوم وجلست خلفك جاز أن يكون مفعولًا على السعة، فإذا جعلته ظرفًا على تقدير: صمت في اليوم وجلست (في) فأنت تنوبها، وإن لم تلفظ بها، وإذا جعلته مفعولًا به على السعة فأنت غير نافٍ لـ(في) بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضرب بزيد إذا قلت: ضربت زيدًا وهو مجاز؛ لأن الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد، فاللفظ على ضربت زيدًا والمعنى إنما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية»[٣]. فهم يتوسعون بالظروف كثيرًا لأنه يغتفر للظرف ما لا يغتفر لغيره. قال المبرد: «وإنما يكون الرفع على مثل قولك: سير بزيد يومان، وولد لهُ ستون عامًا. فالمعنى: ولد لزيد الولد ستين عامًا، وسير به في يومين، وهذا الرفع الذي ذكرناه اتساعٌ، وحقيقة اللغة غير ذلك. قال الله عز وجل: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] قال الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣٠).

(٣) شرح المفصل (٢/ ٤٥)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ١٩٠).

(٤) البيت من شواهد سيبويه وقد نسبه إلى جرير، الكتاب (١/ ١٦٠)، وفي ديوانه ٥٥٣.

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ»[١]

ومن ظروف الزمان نوع آخر لا بد من وجود دلالة القصدية فيه حتى يتصف بالظرفية، قال المبرد: «واعلم أن من هذه الظروف ظروفًا لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها... فإن قولك: صمت يومًا لا يكون الصوم إلا منتظمًا، لأنه حكم الصوم، وإنما معناه: أمسكت عن الطعام والشراب يومًا»[٢].

(ب) دلالة ظرف الزمان من حيث التعلق:

تتبع النحاة دلالة التعلق منذ البواكير الأولى لنشأة النحو، فأخذوا يقدرون لشبه الجملة (الظرف الزماني) تقديرات بحسب واقع السياق الذي ينطوي الظرف تحته، فلنلحظ مرة أنهم يقدرون (متعلقًا بمحذوف)، وأخرى (متعلقًا بموجود)، ولا يخفى أن الأمرين قد يكونان مرة بمفرد ومرة بجملة، وفي كلا التقديرين يختلف المعنى من تقدير إلى آخر.

إذ كما هو معروف أن الشيء الموجود ليس كالشيء غير الموجود. وللتعلق أهمية جليلة القدر إذ بها يكمن المعنى الإجمالي للجملة ومن خلاله يمكن أن يتغير المعنى الذي يسعى المنشئ إلى بيانه، وهو يتداخل مع نظرية العامل: فالعامل يرد في الجملة ليؤدي معنى، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكتمل إلا بذكر كل متعلقات الجملة (منها الظرف)[٣].

(١) المقتضب (٣/ ١٠٥)، (٤/ ٣٣١).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: شبه الجملة ١٢١.

لذا قال الخضري فيها: «لا بد للظرف والجار والمجرور من متعلق به؛ لأن الظرف لا بد له من شيء يقع منه، والجار والمجرور موصل معنى الفعل إلى الاسم فالواقع في الظرف والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلق»[١].

ولما كان الظرف مكملًا للحدث فلا بد له من متعلق؛ لأن المعنى يكتمل بالمكمل، وهذا الحدث يفيد في إيضاح الدلالة المنشودة من وراء شبه الجملة (الظرف)[٢].

وأشار المبرد إلى أهمية التعليق في تحقيق الفائدة من الكلام بالقول: «ولو قلت: زيدٌ أخوك يوم الجمعة، وأنت تريد النسب لم يجز؛ لأنه ليس فيه معنى فِعْل، فلا يكون له وجه فائدة، ولكن إن قلت: زيد أخوك يوم الجمعة، تريد به الصداقة كان جيدًا؛ لأنك قلت: يؤاخيك في هذا اليوم...»[٣]، والمراد بمعنى الفعل هنا: أن عامل النصب في الظرف ليس بفعل ولا معنى الفعل مجرد من العامل خالص النسبة إلى النسب، وهذا يعني أن الظرف (يوم) غير متعلق بالفاعل سواء أكان العامل فعلًا أم بمعنى الفعل، لذلك يخرج عن الغرض المنشود وهو عدم تحقيق الفائدة، فتعلق العمل هاهنا له أثر فعال في دلالة المعنى من حيث التقدير بالمتعلق، فالتعلق هنا أثر في التقدير؛ لأن النسب لازم لزيد فليس له في القيام معنى ويستحيل ذلك في العربية استحالته في المعنى كما وصفه المبرد[٤].

---

(١) حاشية الخضري (١/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٩١.

(٣) المقتضب (٤/ ٣٣٠)، وينظر: المقتضب (٣/ ٢٧٤).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٧٤).

ويرى د/ محمد حماسة أن قوة تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل أو ما يدل على الفعل سببًا في إطلاق النحاة تسمية شبه الجملة على الظرف والجار والمجرور إذا عاقبا المفرد ووقعا موقعه[١]. فعندما تقول: (زيد عندك) فالظرف (عندك) متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف في الأصل هو الخبر على الحقيقة، وإنما حذف الخبر لدلالة الظرف عليه[٢]، وهذا الحذف هو إيجازٌ لما في الظرف من الدلالة على الخبر كما هو معنى قول ابن يعيش: فلو أردت بقولك: زيد عندك أنه جالسٌ أو قائمٌ لم يجز الحذف؛ لأن الظرف لا يدل عليه، لأنه ليس بالضرورة جالسًا أو قائمًا في الدار[٣].

وأما بالتقدير فقد اختلف البصريون فيما بينهم في تقديراتهم للمتعلق من حيث الاسمية والفعلية واتفاقهم بدلالة التعلق، فالرأي أن الاستقرار هو المقصود سواء قدرنا الفعل (استقر) أم الاسم (مستقر) فالأصل أن يتعلق بالفعل؛ وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل والأصل أولى. فالتعلق بالفعل يعني أنه متعلق بالجملة؛ لأن كل فعلٍ لا بد له من فاعل وإن تعلق بمفرد (اسم)، فالدلالة ثابتة ثبوت الاسم، والعكس في الفعل (الجملة).

ولقوة ارتباط الظرف بالفعل لأنه الأصل، فإنه لا يشترط له موقع معين فيأتي معه سابقًا أو لاحقًا، وهذا التوسع جعل من الظرف عاملًا مولدًا لدلالات مختلفة، من حيث التركيب ومتفقة من حيث المعنى، لأن الأصل واحد[٤]. «وزعم الكوفيون

(١) ينظر: في بناء الجملة العربية ٢٠٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل (١/ ٩٠).

(٣) ينظر: في بناء الجملة ٢٠٣.

(٤) ينظر: م.ن ٢٠٣.

وابن طاهر وابن خروف أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار، فالظرف فيها هو الخبر ولا متعلق مقدر»[١].

ثانيًا: ظرف المكان ودلالته:

(أ) من حيث التوسع:

عرَّفَ النحاة ظرف المكان أنَّه الموضع الذي وقع فيه الحدث، قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن... وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها»[٢]، وهذه إشارة إلى المكان الذي يقع فيه الظرف.

وذهب المبرد إلى القول: «واعلم أن الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار، تقول: زيد خلفك، وزيد أمامك، وعبد الله عندكم، لأن فيه معنى استقر عبد الله عندك»[٣]. وهذا يعني أن ظرف المكان له دلالة الاستقرار في الموضع أو المكان المحدد له، وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش، قال: «والأمكنة ظروف، لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها»[٤]، ومن الظروف ما يكون مبهمًا غير محدد سواء أكان نكرة أم معرفة، كما أن الجهات تدخل ضمن ظرف المكان[٥] وكذلك المقادير تدخل في ظرف المكان أيضًا[٦]، والذي

(١) الجمل النحوية ٩٤.

(٢) الكتاب (١/ ٤٠٣).

(٣) المقتضب (٤/ ٣٢٩).

(٤) شرح المفصل (٢/ ٤١).

(٥) ينظر: شرح الكافية (١/ ١٨٤).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٩٥).

يعنينا هنا ليس الجانب الشكلي لظرف المكان وتقسيماته، وإنما دلالته النحوية التي يخرج إليها من باب الظرفية ليشمل مجالات أخرى في المكون الدلالي للظرفية، إذ يخرج من كونه مبنيًّا على الفتح في محل نصب إلى العلامة الإعرابية للموقع المحدد فيصبح فاعلًا ومفعولًا وخبرًا ومبتدأ[١]... وهذا ما عبر عنه المبرد بقوله: «فهذه الظروف من الزمان والمكان، ما كان يقع منها معرفة ونكرة، ويتصرف فهو كزيد وعمرو»[٢]، وهنا يشترط المبرد بكون الظرف متسعًا أن يكون متصرفًا ويقع موقع المعرفة والنكرة، لذلك يأخذ ما يأخذه الاسم من الحالات الإعرابية فتقول: سير بزيدٍ فرسخان، وسير بزيد خلفك، وسير بزيد أمامك، وسير بزيدٍ المكان الذي تعلم فهو على السعة؛ لأن الظروف يغتفر لها ما لا يغتفر في غيرها[٣]. فعند ذلك يجري الظرف (المكان) مجرى المفعول به. قال الله عز وجل: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فالظرف (بينكم) فيه قراءة بالرفع وهي قراءة سبعية[٤]، على جعل (بين) فاعلًا لـ(تقطع)، وجعل البين بمعنى الوصل، والتقدير: لقد تقطع وصلكم؛ أي: تفرق.

وأما قراءة النصب على الظرفية[٥]. فظرف المكان لا يقل شأنًا عن ظرف الزمان من حيث التوسع؛ لأن فيه دلالة الحدث وهذه الدلالة يكون الاستقرار فيها أكبر مما هو في ظرف الزمان؛ لأن الأخير متغير بحسب طبيعة الحدث، والأول ثابت مستقر لدلالته على الحدث كما عبر عنه المبرد بالقول: «فأما الظروف من الزمان فإنها لا

(١) ينظر: الظرف في القرآن الكريم ٣٨٩-٣٩٤.

(٢) المقتضب (٤/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣٢)، وينظر: شرح المفصل (٢/ ٤٥)، الظرف في القرآن الكريم ٣٨٨.

(٤) ينظر: السبعة ٢٦٥.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٦٢).

تتضمن الحدث»[١]. فالتوسع يكون في تغير العلامة الإعرابية، فضلًا عن ذلك فإن من ظروف المكان ظروفًا لا ينفك الحدث عنها نحو: جلست مجلسًا، وقمت مكانًا صالحًا، لأنه لا يقوم إلا في مكان، وإنما نعته بعد أن أعمل فيه الفعل، ولا يجلس إلا في مجلس، فما دلَّ الفعل عليه بدليل جاز فيه التوسع، وما لم يدل عليه دليل امتنع فيه التوسع[٢].

وهذا يعني أن كل ما كان غير متمكن في بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع[٣]، أما ما تصرف فجاز أن يجعل اسمًا، ويكون فاعلًا ومفعولًا، وكل ما امتنع من ذلك لم يزيدوا به على الظرف إلا في الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر[٤]:

وإنَّ بني حربٍ كما قد عَلِمْتُمُ مناط الثَّريّا قد تَعَلَّتْ نجومُها

ومن الظروف المتمكنة التي تخرج عن الظرفية ظروف المكان التي يجوز الإخبار عنها نحو قولك إذا قال قائل: (زيد خلفك) أخبر عن (خلف) قلت: الذي زيدٌ فيه خلفك فترفعه، لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفًا، وهاهنا الإخبار أخرج الظرف عن ظرفيته، وأدخله في باب التوسع[٥]، ومنه قول الشاعر[٦]:

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجين تَحْسبُ أنَّه مَوْلى المخافة خلْفُها وأمامها

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣٦، ٣٤٠).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٣٦).

(٤)ينظر: المقتضب (٤/ ٣٤٣)، والبيت بدون نسبة فيه، وهو من شواهد سيبويه، ونسبه إلى الأحوص، ينظر: الكتاب (١/ ٤١٣)، ونسبه ابن الشجري إلى عبد الرحمن بن حسان.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ١٠٢)، (٤/ ٣٤١)، وينظر: معاني النحو (٢/ ٦٠٤).

(٦) البيت من شواهد سيبويه، وهو لـ(لبيد)، ينظر: الديوان ٣١١، ينظر: الكتاب (١/ ٤٠٧).

ومن مواطن التوسع الأخرى عند المبرد دخول حرف الجر على الظرف فيخرج بذلك من ظرفيته إلى الاسمية، قال المبرد: «وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف، وصار اسمًا صح كقولك: سرت في وسط الدار، لأن التضمن لـ(في)، وتقول: قمت في وسط الدار، كما تقول: قمت في حاجة زيد، فتحرك السين من (وسط)؛ لأنها هنا ليست بظرف»[١].

(ب) ظرف المكان من حيث التعلق:

لما كان للتعلق أثرٌ في الارتباط المعنوي، دعا النحاة إلى التقدير بالمتعلق به[٢]، وهذا ما أوضحه المبرد بالقول: «تقول: زيد خلفك، وزيد أمامك، وعبد الله عندكم. لأن فيه معنى (استقر)»[٣]. وهنا من المعنى متعلق بدلالة الفعل (استقر) التي تعني أن زيدًا استقر في مكان هو خلفك، أو أمامك، أو عندك.

لهذه الظاهرة -أعني التعلق- مزية كبرى عند النحاة؛ لأن النحوي يعتمد في التقدير على نوع المتعلق الذي تعلق به الظرف. وقد أجاز النحاة التعلق بالفعل، أو ما يشبه الفعل، وهذا ما أكده ابن هشام (ت٧٦٢هـ) بقوله: «لا بد من تعلق الظرف بالفعل أو ما يشبه الفعل»[٤].

فالتعلق يعني ارتباط المعنى بالمتعلق به كما يرتبط الجزء بالكل والفرع بالأصل[٥]. ومع هذا فإن التعلق قد يكون بفعل تام، أو بفعل ناقص بحسب طبيعة الجملة، ولما

(١) المقتضب (٤/ ٣٤٢). وينظر: الكتاب (١/ ٢٠٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٧٥.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٢٩).

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٦٦.

(٥) ينظر: شبه الجملة ١٢٢.

كان الفعل أقوى العوامل كان التعلق بالفعل التام أقوى دلالة من التعلق بالفعل الناقص[١]. وبذا قال ابن هشام: «إن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه»[٢] إذ لا يظهر معنى الظرف ولا يكتمل الحدث إلا به، ولما كان المعنى أصل الكلام، كان لا بد من تكامل أجزائه من تركيب ومعنى[٣] والتعلق بما فيه صحة المعنى كما يرى د/ فاضل السامرائي[٤] هو: «الارتباط المعنوي سواء أكان ذلك في الجار والمجرور والظرف أم في غيرهما مما يقضي الارتباط»[٥]. يكون التعلق بمحذوف، وهذا المحذوف يقدره النحاة بالكون العام، وقد عبَّر عنه المبرد بـ(المستقر)، فـ«الظرف المستقر هو ما كان متعلقه عامًّا من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللغو بخلافه»[٦]. فعندما تقول: زيدٌ خلفك، فإن (خلف) متعلقة بـ(استقر).

ثالثًا: دلالة الجار والمجرور:

(أ) من حيث التوسع:

إذا كان عمل حرف الجر هو جر الاسم الذي يأتي بعده، فإن هناك من الحروف ما يخرج عن هذا العمل، ويحذف لغاية دلالية، ولما كان الجار والمجرور هو مركب من جزأين الأول (الحرف)، والثاني (الاسم المجرور)، وهذا يعني أن حذف أي منهما يتبعه تغير في المعنى عندئذٍ يكون التغيير في العلامة الإعرابية، فتخرج من حالة

---

(١) م.ن: ١٢٨، ١٢٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٢٨.

(٣) ينظر: الظرف في القرآن الكريم ٣٧٢.

(٤) ينظر: معاني النحو (٣/ ١٠٩).

(٥) م.ن (٣/ ١١٢).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ٤٠٦) هـ رقم ١.

الجر إلى النصب مما له الأثر في تغير المعنى النحوي، وهذا التغير يمكن أن نطلق عليه (التوسع)[١]، ولما كان حرف الجر والاسم المجرور كالكلمة الواحدة؛ لشدة امتزاج الأول بالثاني[٢]، فلا يمكن أن يفصل بينهما بفاصل إلا ما جاء لضرورة شعرية نحو قول الفرزدق[٣]:

وأني لأطوي الكشح من دون ما أنطوي وأقطعُ بالخرقِ الهبوعِ المراجمِ

يريد: وأقطع بالهبوع المراجم الخرق. وفصل بين الباء ومخفوضها وهو (الهبوع). أو من نادر الكلام نحو ما حكاه الكسائي (ت١٨٩هـ): «أخذته بأرى ألف درهم»، أي بالألف درهم أرى، و«اشتريته بوالله درهم» أي اشتريته بدرهم والله[٤]. وقد يكون الفصل بحرف أو ظرف أو غير ذلك[٥].

لقد أشار النحاة إلى ظاهرة حذف الجار ونصب الاسم المجرور على نزع الخافض، وهذا يعني أن هناك توسعًا في التراكيب إذ خرج من تركيبه لعلةٍ اقتضتها طبيعة الجملة العربية، وإلى ذلك أشار المبرد بالقول: «وتقول: أمرته أن يقوم يا فتى. فالمعنى: أمرته بأن يقوم؛ إلا أنك حذفت حرف الخفض وحذفه مع أنْ جيد...»[٦].

وهذه إشارة إلى العلاقة بين المعنى وحذف حرف الجر، فالباء حذفت من (أن + الفعل). ولتلازم المعنى قدرها النحاة، ومنهم المبرد، فضلًا عن ذلك إنَّ هذه الظاهرة

(١) ينظر: كشف المشكل ٢٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٩٤)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٩٦)، وسر صناعة الإعراب (١/ ١٤٩)، والخصائص (١/ ١٠٦، ١٠٧).

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ٢٠٠، وينظر: الديوان.

(٤) ينظر: المقرب (١/ ١٩٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧).

(٥) ينظر: شبه الجملة ١٦١-١٦٥.

(٦) المقتضب (٢/ ٣٤).

ليست غريبة في النحو العربي، وهذا يعني أن لها مزية خاصة تمتاز بها عن غيرها من التراكيب، فقد يحذف من الكلام عندما يدل عليه دليل، وقد يحذف لطول الكلام، وهاهنا يحذف حرف الخفض للتوسع في الدلالة إذ المعنى من دون الحرف أقوى مما هو مع الحرف، ومع ذلك فالتقدير يكتمل بذكر الحرف.

وحذف الحرف على التوسع لا يصح إلا في أماكن قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعماله لأنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج، وقال الشاعر:

وجِدَّاءَ ما يُرجى بها ذو قرابة لعطفٍ وما يخشى السَّماة ربيبها[1]

وإلى مثل ذلك ذهب المبرد بالقول: «وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحسنه مع (أنْ)؛ لأنها وصلتها اسمٌ، فقد صار الحرف، والفعل، والفاعل اسمًا. وإن اتصل به شيءٌ صار معه في الصلة، فإذا طال الكلام احتمل الحذف، فأما المصدر غير (أنْ) فنحو: أمرتك الخير يا فتى؛ كما قال الشاعر:

أمرَتكُ الخيرَ فافعل ما أمرت بهِ فقد تركتك ذا مالٍ (ذا) نشبِ[2]

فهذا يصلح على المجاز[3]، والشاهد هنا: نصب (الخير) على نزع الخافض.

أما حذف حرف الجر مع (أنْ والفعل) فأقوى من حذفهما مع المصدر، ولذلك قال المبرد: ولم يكن كحسنه مع (أنْ)... لأنها وصلتها اسم الواحد، وهما مع حرف

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى أيوب العنبري، ينظر: الكتاب (٢/ ١٦٣).

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ونسبه إلى عمرو بن معد يكرب، ينظر: الكتاب (١/ ٣٧)، وهو في المقتضب (٢/ ٣٥) (إذا) والتصويب من الكتاب.

(٣) المقتضب (٢/ ٣٦)، وينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٣)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/ ٣١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٢٠).

الجر تركيب واحد. وبمعنى آخر يعبر عن حذف حرف الجر من باب إطالة الكلام، وبالمحصلة يكون الاسم بعد الحرف المحذوف منصوبًا بنزع الخافض، وهو من باب التوسع في الدلالة النحوية.

ومن النحاة من يرى أنَّ الحرف يحذف ويبقى الاسم مجرورًا شريطة أن يدل على الحرف المحذوف حرف آخر كـ(الفاء، بل).

وحقيقة الأمر أن هذه الظاهرة ليست من باب الدلالة النحوية إذ يبقى الاسم الذي بعد الحرف مجرورًا، فضلًا عن ذلك فإن النحاة اختلفوا في الاسم المجرور إذ إن منهم من يرى أن الحرف (الفاء، أو بل) الذي قبل الاسم هو العامل بالاسم المجرور، وهذا ما ذهب إليه المبرد بقوله «وليس بجائزٍ عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض»[1]، وهو الراجح إذ عد حذف الحرف من دون أن يكون هناك عوض عنه غير جائز، وإلى مثل هذا ذهب سيبويه قال: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنَّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك: زيد، وعمرًا، ورأسه»[2]، ولما كان الأصل في الكلام أن يبقى على حاله إن حذف منه شيء رفعًا أو نصبًا أو جرًا يقال: (الأسد) على تقدير أسلوب التحذير، أي: احذر الأسد، وهكذا في بقية المحذوف[3]. إذ أصبح الحذف دون عوضٍ منه فضلًا عن تغير الحركة الإعرابية للاسم المجرور، فيتحول من الجر إلى النصب، وهذا ما يسمى بباب الاتساع في العربية. قال المبرد: «ألا ترى أن قولك: (مررت بزيدٍ) لو حذفت الباء قلت: مررت زيدًا، إلا أنه فِعْل لا يصل إلا بحرف

(١) المقتضب (٢/ ٣٣٦)، وينظر: الكتاب (٢/ ١١٥)، ومعاني القرآن للأخفش (٢/ ٢٧٠)، والجر بالحرف في النحو العربي ٢٩٠.

(٢) الكتاب (١/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: الجر بالحرف في النحو العربي ٣٠١.

إضافة، وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [البقرة: ١٨٥] إنما هو -والله أعلم- من قومه. فلما حذف حرف الإضافة، وصل الفعل فعمل، وقال الشاعر:

منا الذي أخير الرجال سماحةً وجُودًا إذا هبَّ الرياح الزعازع [١]

يريد: من الرجال»[٢]. وهنا أصبح النصب واجبًا والجر شاذًّا[٣]؛ لأن طبيعة التركيب قد تغيرت بسبب الحذف.

وإلى مثل هذا أشار المبرد بالقول: «واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته؛ لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: الله لأفعلنَّ؛ لأنك أردت: أحلف الله لأفعلنَّ، وكذلك كل خافضٍ في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل، فيعمل فيما بعده كما قال الشاعر:

أستغفرُ الله ذنبًا لستُ محصيه رب العبادِ إليه الوجه والعملُ

أي: من ذنب»[٤].

وهناك قسم من تراكيب الجار والمجرور، عندما يذكر ألا يعمل الحرف، وإنما يكون للتعدية فقط، ويبقى عمله النصب.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، ونسبه إلى الفرزدق، ينظر: الكتاب (١/ ٣٩)، والديوان ٥١٦.

(٢) المقتضب (٤/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (١/ ١٩٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٢١)، والبيت من شواهد سيبويه من دون نسبة، ينظر: الكتاب (١/ ٣٧)، وينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٩-٢٥١).

وهاهنا أشار المبرد إلى قوله عز وجل: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزمر: ١٢] فإنما حمل الفعل على المصدر، فالمعنى -والله أعلم- أوقع إلى هذا الأمر لذا، وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه؛ لأنها لام إضافة، والفعل معها يجري مجرى مصدره كما يجري المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأن المصدر اسم الفعل، قال الله عز وجل: ﴿ كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]»[(١)].

ويبدو لي أنَّ هنا إشارة إلى السعة في الكلام؛ لأن كل زيادة في المبنى تساوي زيادة في المعنى[(٢)]، واللام التي دخلت على المصدر المؤول عملت فيه؛ لأنها دخلت على الاسم، ولما كان العمل لتعدية الفعل فإن معناه لا يتغير؛ لأن الفعل معها يجري مجرى مصدره. وبذا يمكن أن نخرج بخلاصة مفادها أن تخريج النحاة لحذف جر الجر إنما يعود لأمرين:

الأول: من باب التوسع في اللغة والاستخفاف[(٣)].

الثاني: أن النحاة قد ألزموا أنفسهم بفكرة العامل فعندما حذف حرف الجر توسعًا تحول العمل إلى الفعل -وهو العامل اللفظي- وخرج الاسم المجرور من الجر إلى الحالة الإعرابية الجديدة، وهي النصب[(٤)].

---

(١) المقتضب (٢/ ٣٦، ٣٧).

(٢) ينظر: معاني الأبنية ٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٠٥).

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٣٨)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٣)، والمقتضب (٢/ ٣٢١)، والإيضاح العضدي (١/ ١٦١، ١٦٢)، وشرح المفصل (٩/ ١٠٣)، ومصطفى جواد وجهوده اللغوية ١٧٣-١٧٦.

(ب) دلالة الجار والمجرور من حيث التعلق:

دأب النحاة في تقدير كل مسألة تتعلق بطبيعة الجملة العربية من البنية العميقة والبنية الظاهرة، والأمر يتعلق ببنية الجملة العميقة -أعني التراكيب التقعيدية لها- وبالمحصلة إبراز المعنى للغرض الأساسي من الكلام، وحتى يكون المعنى موافقًا لمقتضى الحال أخذوا يقدرون موجودًا إن وجد ومحذوفًا إن لم يوجد.

وكذا الحال مع الجار والمجرور (شبه الجملة)، فقد يتعلق الجار والمجرور بفعل، أو باسم، أو شبه الفعل، أو غير ذلك، وأحيانًا يتعلق بمحذوف يقدره النحاة بالكون المستقر، أو الموجود، وهنا تكمن الدلالة النحوية.

وكما هو معروف أن «الجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطًا بالفعل وتعلقًا به مثله في ذلك مثل الظرف، وقد خصهما الدرس النحوي بمصطلح يدل لفظه على قوة هذا الارتباط وتماسكه وهو التعلق»[1]، لذا يعد التعلق البنية العميقة للجار والمجرور التي يبحث عنها النحاة، ولما كان التعلق بالفعل معنى يتحكم فيه معنى الفعل فإن للتعلق أثرًا بارزًا في إضفاء المعنى على دلالة الفعل وبالمحصلة دلالة الجار والمجرور؛ لأن الفعل يتعدى أحيانًا بحرف، وأحيانًا أخر بنفسه، ولكل منهما دلالة معينة.

قال الله عز وجل: ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ [النساء: ٩٥]، فالجار والمجرور (بأموالهم) متعلق بـ(المجاهدين)، والجار والمجرور الآخر (على القاعدين) متعلق بـ(فضَّل)[2]. وأما إذا تعلق (بأموالهم) بـ(فضل) عند

(١) في بناء الجملة العربية ٢٣١.

(٢) ينظر: معاني النحو (٣/ ١١٠)، وينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن (١/ ١٩١).

قسم من المفسرين فإن له معنى آخر[١]. ولما كان للتعلق أثرٌ في تغيير المعنى نلحظ اهتمام النحاة به، فالتعلق عند سيبويه قد يكون بحرف، أو بغيره وهذا واضحٌ من كلامه: «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك»[٢]. وهذه إشارة مهمة إلى مفهوم التعلق الذي يعني احتياج الكلام إلى ما بعده فهو كالعلاقة الوجوبية بين المبتدأ والخبر إذ لا بد كل مبتدأ من خبر كذلك التعلق.

وظاهرة التعلق كان لها أثر فعال في تغير الحكم الإعرابي للجملة؛ لأن العلامة الإعرابية إذا تغيرت فإن دلالة أخرى قد ظهرت؛ لأن الرفع يعني شيئًا غير النصب، وكذلك الخفض. قال المبرد معلقًا في باب (كم): «وتقول على كم جذعًا بيتك مبنيٌّ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفًا[٣] لمبني رفعت البيت بالابتداء وجعلت (المبني) خبرًا عنه...»[٤] فتعلق الجار والمجرور (على كم) بـ(مبني) يعني الرفع في (بيتك)، وجعله مبتدأ والمبني خبرًا له، أما إذا قال قائل: على كم جذعًا بيتك مبنيًا، بالنصب فإن (على كم) متعلق بـ(البيت) وهذا يعني: على كم جذعًا بيتك؟ لاكتفى، كما أنه لو قال: في الدار زيد لاكتفى[٥]. ولو قال: بكم رجل زيد مأخوذ؟ لم يجز إلا الرفع في (مأخوذ)؛ كما تقول: بعبد الله زيد مأخوذًا، لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر[٦].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٥/ ٢٥٨).

(٢) الكتاب (٣/ ٩٣، ٩٤).

(٣) والظرف هاهنا يقصد به الجار والمجرور.

(٤) استعمل المبرد مصطلح الظرف ويعني به الجار والمجرور، وأحيانًا يصرح بمصطلح الجر، ينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ١٦٩.

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٥٦).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ٥٦).

وقد ألمع النحاة إلى هذه الدلالة بشكل أو بآخر، فعندما تقول: سرت إلى بغداد، فهاهنا تعني انتهاء المسير إلى بغداد، وتقول: سرت من بغداد دلالة على ابتداء المسير من بغداد، والتعلق بالفعل واحد هو السير لكن اختلفت من جملة إلى أخرى. لذلك الجار والمجرور أينما يرد في الجملة فهو متعلق، إما بالفعل أو بما يشبه الفعل من حيث الدلالة على الحدث، لأن الجار والمجرور متمم لذلك المعنى[١]. فضلًا عن ذلك فالتعلق قد يكون بجملة معلقة بما قبله؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عنه من جهة المعنى، وهذا ما عبر عنه سيبويه في باب القسم بالقول: «هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم»[٢]، والمبرد عندما علق على جملة (من يأتني آته وأكرمه)، قال: «أي: وأنا أكرمه، وإن شئت على الحال، وإن شئت فصله مما قبله وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة...»[٣]. وكذلك ألمع ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى ذلك بالقول: «وحروف الجر لا بد لها مما تتعلق به ظاهرًا، أو مضمرًا إلا حروف الزوائد...»[٤].

وهذا ما أورده ابن هشام (ت٧٦٢هـ) بقوله: «لا بد من تعلق الجار والمجرور بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما يدل عليه... فإن لم يحصل لهؤلاء عند ذلك يقدر بـ(محذوف)»[٥]، ومما جاء في القرآن الكريم من تعلق الجار والمجرور بفعل قوله عز وجل: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦]، فالجار والمجرور (عليهم) متعلق بـ(أنعمت)، ومما جاء في الشعر قول ابن دريد[٦]:

---

(١) ينظر: في بناء الجملة العربية ٢٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب (٣/ ٥٠٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٦٦، ٦٧).

(٤) شرح جمل الزجاجي (١/ ٤٨٢).

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٦٦.

(٦) ينظر: البيت في مغني اللبيب ٥٦٦، ومقصورة ابن دريد ٢٠.

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الفضى

وهذا يعني أن تعلق الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر أكثر دلالتها على الاستقرار، فقول المبرد في تعليقه على جملة: (زيد في الدار قائم): يعني أنك أردت أن تقول: زيد قائم في الدار، فإن الجار والمجرور متعلق بـ(قائم)؛ لأنك أردت أن تقول أو تخبر عن قيام زيد، ودلالته في الدار، لأنه من الممكن أن يكون قائمًا، ولكن ليس في الدار، قد يكون في باب الدار، أو خارج الدار أو غير ذلك.

لذلك يعد تعلق الجار والمجرور قد أفصح عن فحوى الكلام من حيث إيضاح الدلالة والغرض المنشود من الكلام[1].

أما إذا قلنا: إن (في الدار) متعلق بـ(زيد) أصبح المعنى على نحو آخر، وهو قد يكون زيد مالكًا للدار، أو غير ذلك فإن (قائمًا) تصبح خبرًا عن زيد.

ومن الأمثلة على ذلك قوله عز وجل: ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] فإذا قلت: إن (على استحياء) الجار والمجرور متعلق بالفعل (تمشي)، وهو ظاهر الكلام كان المعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا قلنا: متعلق بـ(قالت) كان المعنى: إن القول على استحياء قالت[2]، ولما كان التعلق ذا أثر كبير في المعنى؛ فإن عدم وجود ما يصح التعلق به دعا النحاة إلى تقدير محذوف[3]؛ إذ كثر حذف المتعلق إذا كان الجار والمجرور دالًّا على كون عام غير مقيد[4].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٧).

(٢) ينظر: معاني النحو (٣/ ١١١).

(٣) ينظر: معاني النحو (٣/ ١٠٩).

(٤) ينظر: شبه الجملة ١٦٣.

وذهب العكبري إلى أن: «المبتدأ لا يكون جارًا ومجرورًا إلا إذ كان حرف الجر زائدًا، ولا فاعلًا؛ لأن حرف الجر لا يكون فاعلًا ولكن يجوز أن يكون صفة لمحذوف»[1]، والظاهر من كلامه أن المعنى يتعلق بالتركيب لذلك صح الحذف في مكان ولم يصح في آخر.

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن (١/ ١١٣).

المبحث الثالث
التقديم والتأخير

توطئة:

تتسم اللغة العربية بظاهرة ميزتها من بقية اللغات، هذه الظاهرة تعتمد على نظام الرتبة في العربية، بيد أن هذا النظام يمكن أن يتغير وفقًا لضوابط معينة، وهذه التغيرات ترافقها تغيرات في دلالة المعنى؛ لأن المعنى هو القصد الذي ينشده من قبل المتكلم.

اهتم النحاة والبلاغيون بقرينة الرتبة؛ لأن التراكيب «إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة»[1]. وهذا يعني أن التقديم والتأخير له أثر في الدلالة النحوية، فإن الوضع الاعتيادي لنظام الجملة الاسمية هو المبتدأ + الخبر، والجملة الفعلية هو الفعل مع الفاعل، فنظام الرتبة يبرز المعنى ويخرج التركيب النحوي إلى دلالات متعددة؛ منها تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، فقوله عز وجل: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]. تقدم المفعول به (اليتيم) على الفعل والفاعل، فضلًا عن أنه نصب بـ(تقهر) وحقه التأخير بعد الفاء، وتقديره: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، وقوله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ [فاطر: ٣٥]. تقدم المفعول به على الفاعل. ورب سائل يسأل: لِمَ هذا التقديم والتأخير هاهنا؟ الجواب: أن اللغة العربية لغة مرنة تقبل الزيادة، والتوكيد، والحذف، والإضمار، والتقديم والتأخير، ولكل منها دلالة تميزه من غيره، والذي يعنينا التقديم والتأخير. قال سيبويه مشيرًا إلى التقديم

(١) منهاج البلغاء ١٧٩.

والتأخير: «...كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[١].

ولعل هذه الظاهرة أسبق من سيبويه، فالعناية والاهتمام هما المسوغان الرئيسيان لهذه الظاهرة؛ لأن الأمر مرتبط بالمحتوى الدلالي للتركيب، ولأن الكلام في عرف النحاة: اللفظ الذي يفيد معنى مستقلًّا[٢]، وهذه الألفاظ يمكن أن تعطي دلالات كثيرة في تركيب واحد بصيغ مختلفة، فعندما تقول:

أكل الولدُ التفاحةَ

وأكل التفاحةَ الولدُ

والولدُ أكلَ التفاحةَ

والولدُ التفاحةَ أكلَ

فكل جملةٍ من هذه الجمل تدل على معنى معين وما هذا إلا لمسوغ التقديم والتأخير، لأن المكونات اللفظية لهذه الجمل قد أعطت معاني مختلفة مع علمنا أن الألفاظ واحدة. بيد أن نظام الرتبة هو العامل الرئيس في تغير المعنى، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بالقول: «لأنك تقتفي في نظم الكلام آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[٣]. فالذي أهم وأعنى يقدمُ على حد تعبير سيبويه وبحسب موقع المعاني في النفس وترتيبها على حد تعبير الجرجاني. لذلك الدلالة

---

(١) الكتاب (١/ ٣٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل (١/ ٢٠).

(٣) دلائل الإعجاز ٣٥، وينظر: مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني ١٤، ١٥.

الظاهرة هاهنا هي السبب الرئيس في التقديم والتأخير، إذ يقدم المفعول به مثلًا على الفعل والفاعل، والخبر على المبتدأ، وهكذا بقية مستويات التراكيب النحوية.

ومن المسوغات الأخرى التي التفت إليها النحاة والبلاغيون هي التعريف والتنكير؛ فالعربي يقدم المعرفة ويؤخر النكرة، إلا أن النكرة قد توصف بقرينة فتقدم على المعرفة، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] فتقدم خبر كان على اسمها وهو نكرة، وهذا ما أشار إليه سيبويه: أنك تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخرت[١].

ونلحظ أن أول إشارة وصلت عن التقديم والتأخير هي قول سيبويه: «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم، أو أخر، كما قال: زيدًا رأيت، ورأيت زيدًا. وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظن، فهذا ضعيف...»[٢] وربطه سيبويه بنظرية العامل إذ يرى أن التقديم والتأخير هو تقدم قسمٍ من الوحدات الوظيفية أو تأخرها حسب طبيعة المتكلم عن الأصل الذي وضعت له[٣]، والوحدات الوظيفية هي الألفاظ المستخدمة في الجملة المكتوبة أو الملحوظة والتي بها يحصل المعنى[٤]. وهذا ما اعتمده النحاة والبلاغيون بعد سيبويه، فالتقديم والتأخير هو العدول عما وضع له في قواعد العربية التي استقرت عليه[٥]، لذلك نرى التقديم والتأخير يتم في ضروب الجمل النحوية العربية، سواء أكانت

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٧).

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ١٢٠).

(٣) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٣٠٣.

(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٠٣.

(٥) ينظر: نحو المعاني ٨٤.

فعلية، أم اسمية أو شبه جملة؛ ظرفًا كانت، أو جارًا ومجرورًا، ويخرج لأغراض دلالية توضح أو تنبئ عن المعاني المنشودة منهن، وإليه سعى البلاغيون من أجل الوصول إلى أغراض البلاغة التي تتسم بالتناسق الجملي للتراكيب النحوية[١].

بيد أنَّا نلحظ اهتمام النحاة بالدرجة الأساسية، لأنه يخص نظام الرتبة -كما أسلفنا القول- وسلامة التركيب، وبالمحصلة الوصول إلى الغرض الأساسي وهو إيضاح المعنى للمتلقي، أو المخاطب. ويمكن القول: إن اللغة العربية لغة معربة، ومن الممكن أن تفهم المعاني بالإعراب، وبذا قال المبرد: «وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحًا عن المعنى نحو: ضرب زيدًا عمرو؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول...»[٢]، فالمبرد يشير إلى القرينة اللفظية[٣] التي لها علاقة بالتقديم والتأخير، وهي العلامة الإعرابية؛ لأن الإعراب ينبئ عن المعنى، فالعلاقة بين التقديم والتأخير والعلامة الإعرابية علاقة نحوية دلالية؛ لأن لون الكلمة في الجملة فضلة، أو عمدة تحدده العلامة الإعرابية[٤]، وأن العلامة الإعرابية من الجملة ألزمت الجملة ضربًا واحدًا نحو: ضرب عيسى موسى، فالأول هو فاعل والثاني هو المفعول وفقًا لنظام الرتبة؛ وذلك لعدم ظهور العلامة الإعرابية[٥]. أما قولك: ضرب زيدًا عمروٌ فالمفعول به مقدم لوجود دليل القرينة اللفظية، والدليل أن (زيدًا) منصوب والنصب علامة

(١) ينظر: نحو المعاني ٨٦، ٨٧.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٩٥)، وينظر (١/ ١٤)، (٤/ ٥٣).

(٣) والقرينة: إما حالية، أو معنوية، أو لفظية. ينظر: التعريفات ٩٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٣٣).

(٥) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣١٠.

علامة المفعول به[١]، و(عمرو) مرفوع وهو الفاعل المؤخر ودليله الرفع؛ لأنه علم الإسناد[٢].

وبذا فإن التقديم والتأخير عند المبرد له صلة وثيقة بتغير التركيب النحوي للمحتوى الدلالي للكلام، فبه يفهم المعنى، ويدرك المبهم، فضلًا عن ذلك فإن المقام أحيانًا يحتاج إلى التقديم والتأخير فيكون له أثر في المعنى[٣]. لذلك عندما تخبر المخاطب عن حال زيد تقول: ضاحكًا جاء زيد، ومنه قوله عز وجل: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧] والتقدير -والله أعلم-: أن الإخبار عن حال الناس يوم القيامة يحتاج إلى إيضاح المقام، ولذلك أخبر عن حالهم قبل فعلهم إذ قدَّم الحال لعلة ربما يجهلها المخاطب إلا أن الخشوع دليل على مكان الضعف سواء من عمل سوء غير ذلك، ومنه قول الشاعر:

مزبدا يخطر ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع[٤]

وقد عبر ابن جني عن التقديم والتأخير بباب (شجاعة العربية)[٥] وعنده على ضربين: ما يقبله القياس وما يسهله الاضطرار[٦]، ويبقى تقسم عبد القاهر الجرجاني هو الأبرز، قال عن التقديم والتأخير: الأول على نية التأخير، وآخر ليس على نية التأخير، فضلًا عن ذلك فقد وصفه بالباب الكثير الفوائد والجم المحاسن والواسع

(١) ينظر: إحياء النحو ٧٨، ٧٩.

(٢) ينظر: م.ن ٥٠، ٥٣-٥٥.

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ١٢٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٦٩، ١٧٠)، والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري. ينظر: خزانة الأدب (٢/ ٥٤٦).

(٥) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٢).

(٦) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٢).

التصرف[١]، وإن هذا الاهتمام إن دل على شيء فإنما يدل على براعة العربية في نظم تراكيبها وغوص نحاتنا وبلاغيينا فيه، وبالمحصلة الدقة في التعبير والسلامة بالتركيب. وسنختصر القول على وجهة نظر المبرد في قسم من مسائل التقديم والتأخير.

أولا: التقديم والتأخير في معمولي النواسخ (ليس، كان)

لقد تحدث المبرد عن التقديم والتأخير حتى تناول أغلب التراكيب النحوية ومنها تقديم الخبر على المبتدأ، إذ يرى أن الأخبار تقدمُ لقوة الحدث ومدى فحوى الارتباط بنوع الحدث بالمخبر عنه، ومنه قول الشاعر[٢]:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحًا ولا مستنكرٌ أن تعقرا

فإن خبر (ليس) مقدم، والتقديم والتأخير في خبرها فهو سواء، والتقديم هاهنا (ولا مستنكر) (أن تعقرا) لأن ليس يقدم فيها الخبر وهو مسار حجة المبرد وهو الراجح؛ لأنه قد ورد في اللغة تقديم خبرها والمعنى مع تقديمه أوضح مما لو كان التركيب على الأصل، فيمكن أن تقول: «ما القوم فيها إلا زيدٌ؛ لأن (فيها) مستقرًّا وتقديره: ليس القوم فيها، إلا أن (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا)؛ لأنها فعلٌ، فتقدم خبرها وتؤخره...»[٣]، فهاهنا مسوغ التقديم لخبر (ليس) هو فعليتها، والفعل يمكن أن يقدم عليه فاعله أو مفعوله وإن كان الفعل جامدًا، فهو جامدٌ لدلالة معينة، وإنما خرج عن قيده هذا عندما استعمل لمعنى آخر. فالمعنى هاهنا نقل عمل الفعل من

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٧٢، ٧٣.

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب (١/ ٦٤)، وهو للنابغة الجعدي، الديوان ٣٥، وينظر: المقتضب (٤/ ١٩٤، ٢٠٠).

(٣) المقتضب (٤/ ٤٠٦).

الجمود إلى التصرف[١]، وهذا ما عبر عنه المبرد بقوله: «واعلم أن التقديم والتأخير... مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك تقول: أعطى زيدٌ درهمًا وأعطى درهمًا زيدٌ، وزيدٌ أعطى درهمًا...»[٢]، فالتقديم والتأخير هاهنا سوغهما سلامة التركيب وسياق الحال[٣]، فضلًا عن قوة المعنى وثبوته عند تركيب معين وهو الجملة الاسمية؛ لأنها متسمة بالثبوت والاستقرار[٤].

ومما جاز تقديمه لوجود قرينة تدل عليه، الخبر النكرة الذي تقدمهُ على المبتدأ في معمولي كان: «وكذلك لو قرَّبت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها، وكان فيها حينئذ فائدة...»[٥]، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧] فإن أصل الكلام -والله أعلم-: كان نصر المؤمنين حقًّا علينا، وفقًا لنظام الرتبة في العربية، إلا أنه قدم الخبر لدلالة القرينة عليه وهو قربه من أوصاف المعرفة، ولأنه «إذا اجتمع... معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر...»[٦]، فالتقديم هاهنا للعناية والاهتمام فضلًا عن وجود قرينة وصف النكرة وقربها من المعرفة، وبالمحصلة قد سوغ لها ما ساغ للمعرفة، فضلًا عن ذلك يمكن القول: إن عوامل الأفعال لا يجوز

---

(١) ينظر: منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١٥٨، وينظر: الأفعال الجامدة في القرآن الكريم ٢٦.

(٢) المقتضب (٤/ ٥٣).

(٣) إن سياق الحال له قدرة كبيرة على فهم النص ضمن الملابسات والظروف الخارجية للنص. ينظر: دور الكلمة في اللغة ٥٥.

(٤) لقد ورد تقديم الخبر في القرآن الكريم بصور مختلفة، ينظر على سبيل المثال: التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٤٣، ٤٤.

(٥) المقتضب (٤/ ٨٨).

(٦) المقتضب (٤/ ٨٨).

فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف إلا أن عوامل الأسماء يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها تتصرف[١]، و(كان) فعلٌ متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة[٢]، بيد أن الراجح تقديم خبرها لضرورة بلاغية، لأنه قد ورد في القرآن الكريم والشعر العربي الصفيح كما أسلفنا القول.

ثانيًا: تقديم المفعول به

ألمع المبرد إلى دلالات التقديم والتأخير في أكثر من موضع، وهذه الدلالات لها علاقة وثيقة بالتركيب من حيث التقعيد النحوي والمحتوى الدلالي للمعنى، ومن المعروف أنَّ نظام الرتبة في العربية هو: أنْ يتقدم الفعل على الفاعل والمفعول به إلا أنَّ هناك مسوغات تسمح للمفعول به أن يتقدم، وهذا قد يكون خروجًا عن القاعدة النحوية بيد أنه خروجٌ مستساغ؛ لأنه يفيد المعنى ويوضحه أكثر مما لو كان عليه مسبقًا، وأغلب مسوغات تقديم المفعول به هي العناية والاهتمام فضلًا عن الاختصاص وهذا ما عبر عنه سيبويه[٣]، وإلى مثل هذا أشار المبرد بقوله: إنَّ «كل مسألةٍ يدخلها اللبس أن تقرَّ الشيء في موضعه ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيها لا يشكل، تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب زيدًا عمرو؛ لأن الإعراب مبين»[٤] فهاهنا يشير المبرد إلى قرينة الإعراب التي أفصحت عن المعنى؛ لأن المتقدم هو الفاعل وهو المرفوع؛ لأن حكم الفاعل الرفع، فقولك: (ضرب زيد عمرًا) جملة مؤلفة بحسب نظام الرتبة من فعل وفاعل ومفعول، وأما جملة (ضرب زيدًا عمرو) فجملة قد خرجت عن نظام الرتبة، وحصل فيها تغيير في التركيب، فالمفعول به قُدِّم

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ١٠).

(٢) ينظر: المقتضب (٤/ ٨٧).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٣٤).

(٤) المقتضب (٣/ ١١٨).

على الفاعل، وجواز التقديم هاهنا وجود قرينة لفظية تشير إلى ذلك وهي العلامة الإعرابية التي تزيل اللبس الذي قد يحصل في ترتيب الجملة أيضًا، لذا علق المبرد[١] على قول الشاعر[٢]:

ولي نفس أقول لها إذا ما تخالفني: لعلي أو عساني

إن المفعول به هاهنا مقدم والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر[٣].

فالتقديم هاهنا للمفعول به الذي حقه التأخير، وبذا يمكن أن نقول: إن مسوغ التقديم هنا هو علم المخاطب بالمفعول به، وهذا يعني أن علم المخاطب جاء نتيجة للعناية والاهتمام حتى أصبح معروفًا عنده فضلًا عن تخصيصه بالخير، وهذا ما أشار إليه النحاة[٤].

وتقول: ضرب عبد الله عبد الله، وقتل عبد الله عبد الله، فهاهنا العلامة الإعرابية كانت دليلًا على التقديم والتأخير، إذ من الممكن أن نقول: ضرب عبد الله عبد الله، وقتل عبد الله عبد الله، بيد أن العلامة الإعرابية كانت الفيصل للتقديم والتأخير[٥]. وإنما يكون التقديم والتأخير لمعنى في ذهن المتكلم يلجأ إليه في أداء معنى معين يحاول أن يوصله إلى المتلقي[٦]، فضلًا عن ذلك فإن لتخصيص الشيء بأمر ما له أثر كبير في دلالة التقديم والتأخير، فقوله عز وجل: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٩١).

(٢) البيت لـ(عمران بن حطان الخارجي)، ينظر: خزانة الأدب (٢/ ٤٣٥-٤٤١)، بولاق.

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٧).

(٥) ينظر: المقتضب (٣/ ٩١).

(٦) ينظر: المثل السائر (٢/ ٢١٧).

[الفاتحة: ٣] عندما قدم المفعول به (إياك) وأخر الفعل، لأن العبادة لله وحده والاستعانة به، والمعنى -والله أعلم-: نخصك بالعبادة ونخصك بالاستعانة لا نعبد أحدًا إلا إياك ولا نستعين أحدًا إلا إياك [١]، «لأن إذا قدرت على المتصل لم تأت بمنفصل إلا أن يضطر شاعره»[٢].

وأما قولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، فالتقديم هاهنا للمفعول به (الناس) وقدمه المتكلم للعناية والاهتمام، وذلك بين من خلال صياغة التركيب الجملي النحوي (فعل + م.به + فاعل + فضلة)[٣]. فالذي يقدم ينوي على نية التأخير، والنية فيه أن يكون مؤخرًا، فإذا كان في موضعه لم يجز أن ينوي به غير موضعه، فقولك: ضرب غلامه زيد، لأن الغلام في المعنى مؤخر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول[٤]. فهاهنا نية التأخير قرينة للمعنى، وهي قرينة معنوية، لذلك التركيب النحوي يقع ضمن نظام الرتبة، فإذا نويت تأخير الفاعل أصبح الأمر على نية التقديم؛ لأن رتبته قبل المفعول وأنت نويت ذلك ولأمر ما قد أخرت الفاعل وهو قبل المفعول وأنت نويت ذلك فلا حاجة في نيتك.

ومن صور تقديم المفعول به تقديمه بعد (أما) التي فيها معنى المجازاة نحو قولك: أما زيدًا فاضرب، ومنه قوله عز وجل: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٥]. فالتقديم هاهنا لا بد منه إذ يعبر عنه النحاة بالواجب، وحقيقة هذا الواجب أن الاسم

---

(١) ينظر: الكشاف (١/ ٦٢)، وينظر البحر المحيط (١/ ٢٤)، لمزيد من التفصيل، ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٦٨.

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٣٦.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ١٣٨، ١٣٩).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٠٢).

(المفعول به) المقدم يأتي بعد (أما)، ويؤخر الفعل بعدها، والاسم المقدم يسد مسد المحذوف الذي يكون معناه المجازاة، فالمعنى هاهنا ألزم أن يتقدم المفعول به.

فالكلام إن قلنا: أما أضرب فزيد لا يجوز من حيث المعنى ولا التركيب، وبما أن التركيب يقود إلى المعنى كان لا بد من التقديم والتأخير هاهنا، بيد أن المعنى كان السبب الرئيس للتقديم والتأخير[١]، فضلًا عن ذلك فإن هذا الأسلوب قد ورد في القرآن والكريم والشعر العربي، وكل ما ورد فيهما فهو مستساغ في العربية؛ لأن القرآن الكريم أرفع درجات الفصاحة، ناهيك بالشعر العربي الفصيح[٢].

ثالثًا: تقديم المصدر المؤول

من دلالات التقديم والتأخير ما يتركه من أثر في تقديم المصدر المؤول من (أن والفعل) وتأخيره، إذ يرى المبرد: أنَّ (أن والفعل) يمكن أن تأتي متقدمة على تركيب الجملة، ويمكن أن تتأخر عنه؛ وذلك لأنها تقع موقع الأسماء، ومن حق الأسماء أن تقدم وتؤخر، فضلًا عن ذلك فإنها تقع على الفعل المستقبل فتنصبه وعلى الفعل الماضي. يقول المبرد: «اعلم أنها إذا كانت مع الفعل مصدرًا جاز تقديمها وتأخيرها، ووقعت في كل موضع تقع فيه الأسماء إلا أن معناها إذا وقعت على فعل مستقبل أنها تنصبه، وذلك الفعل لما لم يقع ولا يكون للحال وذلك قولك: أن تأتيني خير لك...»[٣] وهاهنا علاقة التقديم والتأخير بالتركيب النحوي علاقة لها أثر في المعنى إذا قلنا: أن تأتيني خير لك، فالإتيان فيه خير لك؛ أي أن يقع الخير في حالة مجيئك،

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٧)، وقال ابن خالويه: «(فأما) إخبار فهو في معنى الشرط والجزاء؛ فلذلك جاء جوابه بالفاء». إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٢٦.

(٢) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٧١-٧٤.

(٣) المقتضب (٣/ ٥).

وأما إذا أخرنا المصدر فقلنا: (خير لك أن تأتيني) فالمعنى هاهنا يختلف؛ لأن الخبر مرتبط في حالة الإتيان، وقد يختلف بحسب دلالات التنغيم، وهاهنا يرى المبرد أن للتقديم والتأخير أثرًا كبيرًا لما يقدمه من دلالات للمعنى[١].

ومنه جواز تقديم جواب الجزاء عليه من نحو: آتيك إن آتيتني، وأزورك إن زرتني. فهاهنا دلالة على سلامة التركيب لاستساغة المعنى وهو الغرض المنشود من كلام النحاة[٢]. ولذلك يمكن القول: إن المعنى يتداخل مع التقديم والتأخير بل يكون له أثر فعال في ذلك، ومنه قوله عز وجل: «﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] لما قدم من ذكر الأيام... وكان حد (أخر) أن يكون معه (من كذا وكذا)»[٣].. أقول- والله أعلم-: إن من دواعي التركيب النحوي أن يكون النص: فعدة أخر من أيام إلا أن الباري -جلت قدرته- قدم الأيام لدليل العناية والاهتمام بها، فضلًا عن ذلك فإن الموقف يتطلب تقديمها وفقًا لسياق الحال، فكان المعنى أوقع في النفس مما لو كان: فعدة أخر من أيام. ومنه قول الشاعر[٤]:

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر

«فإنه جعل ابنتها جارة لها، ولولا ذلك لم يجز»[٥]، «فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها»[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٢٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٦٩، ٧١) بتصرف.

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٤٥)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٣٩).

(٤) نسب البيت إلى الراعي النميري والفتال الكلابي، ينظر: هامش عضيمة رقم٣، المقتضب (٣/ ٢٤٤).

(٥) المقتضب (٣/ ٢٤٤).

(٦) المقتضب (٣/ ١٢٦).

ومن الآثار الأخر توازن المعنى وثبوت دلالة الاستقامة في النص على نحو ما ذكره المبرد: «فإذا قلت: الفرسخان المسيران بزيد يومين، وإن قدمت اليومين قلت: اليومان المسير بزيد فيهما فرسخان. إن جعلتهما ظرفًا، وإن جعلتهما مفعولين قلت: المسير هما بزيد فرسخان...»[(١)]، فنلحظ هاهنا أن التقديم والتأخير حصل لموازنة المعنى إذ هو الغرض المنشود من التقديم والتأخير في التركيب النحوي.

رابعًا: تقديم الحال على عامله

ومن مواطن التقديم والتأخير التي أشار إليها المبرد تقديم الحال على عامله إذا كان فعلًا، وهذا ما أجازه نحاة البصرة[(٢)] وخالفهم نحاة الكوفة فيه[(٣)]. قال المبرد معلقًا على تقديم الحال: «فإذا كان العامل في الحال فعلًا صلح تقديمها وتأخيرها والسبب يعود إلى تصرف العامل فيها، لذلك تقول: جاء زيد راكبًا، وراكبًا جاء زيد، وجاء راكبًا زيد. ومنه قوله عز وجل: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧] والتقديم هاهنا جاء مقيدًا بالفعل الذي هو عامل الحال، أما إذا كان العامل غير الفعل فلا يصلح التقديم والتأخير»[(٤)]، فالمعنى -والله أعلم-: هو تقديم الحال (خشعًا) على عامله (يخرج)، وما جاء في الشعر قول الشاعر[(٥)]:

ضاحكا ما قبلتها حين قالوا نقضوا صكها، وردت عليا

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٠٨).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٢-١٢٥)، وينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٥٨، ٢٥٩).

(٣) ينظر: الخلاف في مسائل الإنصاف ١٥٨-١٦٠، وينظر: أسرار العربية ١٩٢.

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٠٠)، وينظر: م.ن (٤/ ١٦٩).

(٥) البيت مجهول القائل، ينظر: هامش عضيمة رقم٢ (٤/ ١٧٠).

«فقدم الحال؛ لأن العامل فيه الفعل، فإن كان العامل غير فعل، ولكن شيء في معناه، لم تتقدم الحال على العامل؛ لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول»[١]. ولعل من مسوغات تقديم الحال على عامله إذا كان فعلًا؛ إن الحال في الأصل مفعول في المعنى، وهذا ما أشار إليه ابن السراج (ت٣١٦): «والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه»[٢]، والمفعول يصح أن يقدم على فعله، لذلك التقديم فيه جائز مستساغ فضلًا عن الأثر الدلالي الذي يكنه تقديم الحال على صاحبها، لذا قال النحاة: وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، أما صاحبها المجرور ففيه خلاف، والذي عليه الجمهور المنع.

خامسًا: تقديم التمييز

ومن جملة المسائل التي أشار إليها المبرد تقديم التمييز على عامله، والذي يسميه أحيانًا التبيين[٣]. والتمييز هو ما جاء إيضاحًا للمميز لذلك سمي تبيينًا وتمييزًا؛ لأنه يميز الشيء من غيره، وهذا ما دأب فيه النحاة في تعريفاتهم[٤].

تحدث المبرد عن تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا فهو يرى: أن التقديم هاهنا هو من سلامة التركيب النحوي، يقول معلقًا على ذلك: «واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت»[٥] ومنه قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٠).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٢٥٨).

(٣) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ٩٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٦٧٠).

(٥) المقتضب (٣/ ٣٦).

(٦) البيت لـ(المخبل السعدي). ينظر: الديوان ٥٨، وينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٦).

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

تقدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب) لما كان العامل فعلًا، والمسألة خلافية، فالكوفيون لا يرون جواز تقديم التمييز على عامله، والبصريون أجازوا ذلك[١].

ولعل تقديم التمييز على عامله هو من جانب العناية والاهتمام ولقوة الحدث، وهذا يعني أن التقديم هاهنا عبَّر عن فحوى قوة الحدث لذلك قدَّمه، ومن المعروف عرفًا أن الشيء يقدم لمكانته على غيره ولقوة موقعه من النفس، وهذا ما أطلق عليه النحاة جواز التقديم[٢].

وخلاصة الأمر في التقديم والتأخير عند المبرد هو إضفاء المعنى عليه، فالمعنى هو العامل الرئيس المنشود في التقديم والتأخير إذا كلما كان المعنى أدق، أو أكثر توفيقًا في إيضاح الصورة سواء المكتوبة، أو الملفوظة صلح التقديم والتأخير: فهو يرى أن الكلام إذا كان موضحًا عن المعنى صلح فيه التقديم والتأخير شريطة وجود ما يدل عليه منها: نظام الرتبة، فالفعل قبل الفاعل، والمبتدأ قبل الخبر، والصفة قبل الموصوف وهكذا، فضلًا عن ذلك فإن هناك قرائن أخرى تتضافر لتشارك في أداء المعنى منها العلامة الإعرابية؛ لأنها الأثر البارز في التقديم والتأخير الذي يساعد على فهم نظام الرتبة في العربية، لأننا نعلم بالإعراب الفاعل، والمفعول، وبالمعنى المبتدأ والخبر، كقولنا: «ظننت زيدًا أخاك، فإنما يقع الشك في الأخوة، فإن قلت: ظننت أخاك زيدًا، أوقعت الشك في التسمية، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحًا عن المعنى»[٣].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٩٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٦).

(٣) المقتضب (٣/ ٩٥، ٩٦).

فالمعنى هاهنا هو الذي صور أن يكون المفعول به الأول، والثاني، فالجملة الأولى أوقعت الشك في المفعول الذي وقع عليه فعل الفاعل وهو المفعول الثاني، فإن قدمت أوقعت الشك في تسمية الأخوة، وهذا يعني هل أخوك اسمه زيد؟

في حين كانت الجملة الأولى تعني هل زيد أخوك؟ فالمعنى هاهنا أجاز الفرق بين الجملة الأولى والثانية، لذلك صلح فيه التقديم والتأخير؛ لأنه كل جملة أعطت معنى له علاقة بالفعل (ظننت) فضلًا عن التركيب النحوي لها[1].

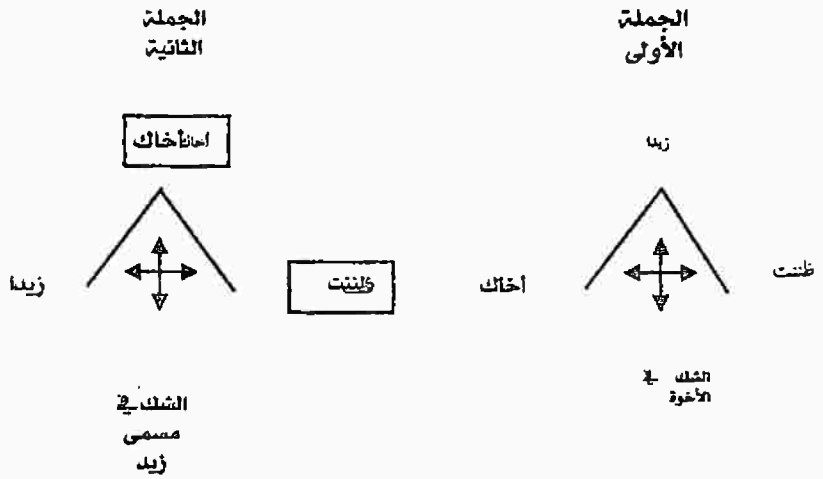

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٢).

المبحث الرابع
الحذف والذكر

توطئة:

يعد الحذف من الظواهر المشتركة بين اللغات الإنسانية[١] -ولا سيما الجزرية- وهو من العوارض التي تدخل على الجمل سواء أكانت اسمية، أم فعلية، أم شبه جملة، وهذا ما أكده أرباب البلاغة، لأن الحذف عندهم يخرج إلى معانٍ مختلفة، وأسرار دلالية؛ لأن أي تغيير في الجملة يصاحبه تغير في المعنى، قال الرماني (ت٣٨٤هـ): «وإنما صار الكلام في مثل هذا أبلغ من الذكر؛ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان»[٢]. ولما كان للحذف أغراضه فإن له بلاغة في التراكيب النحوية كما أن الذكر له بلاغة أخرى في التركيب، «لأنه من المعلوم أن للحذف أغراضه التي لا يغني الذكر غناءه فيها، وأن للذكر أغراضه التي لا يغني الحذف غناءه فيها، وأن البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بليغ مطابق، والحذف في موضعه بليغ مطابق لمقتضى الحال التي عليها المخاطب»[٣]، لأن الحذف قد يكون حذفًا لفعل، أو لاسم، أو لحرف، ولكل منها دلالته الخاصة ومنها ما يكون استخفافًا من الشيء. أو لكثرة الاستعمال نحو: (لم أَبْلِهِ) فإنه كثر في كلامهم، ومنها الزيادة نحو قول الشاعر:

ويهًا فداءٌ لك يا فضالة أجره الرمح ولا تهاله

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ١٤٩، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩.

(٢) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل) ١٨٣، وينظر: إعجاز القرآن للباقلاني ٢٦٢، والإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ٩٣.

(٣) خصائص التركيب ٣٣٥.

فإنه حرك لام (تهاله) لالتقاء الساكنين؛ لأنه قد علم لا بد من حذف، أو تحريك فكان الباب هنا الحذف[١]. وقد تعدد الحذف فشمل حذف الاسم نحو حذف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، وأما الفعل فنحو فعل النداء -الذي يعوض منه بحرف النداء[٢]-، وأفعال التحذير والإغراء وغيره، وحذف الحرف منه حروف المعاني التي تشمل حرف الجر، وحرف بنية الكلمة الذي مجاله الصرف فضلًا عن حذف الجملة، ومنه حذف جملة الموصول وغيرها. لذلك أولى النحاة هذه الظاهرة عناية مميزة، ونلحظ هذا الاهتمام منذ أول مدون وصل إلينا في علم العربية[٣]، وهو كتاب سيبويه إلى يومنا هذا.

قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهم فزائدًا، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم آمنوا أن يكون على الباء لو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحًا؛ لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم كأنه قال: أخذته فزاد الثمن صاعدًا أو فذهب صاعدًا»[٤]، وأضاف في موضع آخر أن العرب إنما يحذفون ويستغنون ويعوضون من الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل[٥]، وهاهنا يومئ سيبويه إلى

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٦٦-١٦٨، ١٧٠).

(٢) وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الأداة ليست عوضًا عن الفعل؛ وإنما النحاة افتعلوا ذلك لأنهم «كانوا سادرين في تطبيق فكرة العمل على كل ما يقع في أيديهم من مسائل، وكانوا مشغوفين بهذا شغفًا أبعدهم عن أن يمسوا بالدلالات المختلفة...» في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٠٣.

(٣) ينظر: المدخل إلى كتاب سيبويه ٢١.

(٤) الكتاب (١/ ٢٩٠).

(٥) ينظر: الكتاب (١/ ٦٩، ٧٠).

أسلوب الحذف عند العرب وبيَّن أن كثرة الاستعمال تعد من أسباب الحذف[١] طلبًا للاختصار، والتخفيف، والإيجاز، والاتساع وغيرها[٢].

ولما كان الحذف إسقاط جزء من الكلام لدليل[٣]، فإن المحذوف قد يكون اسمًا أو فعلًا، أو حرفًا، أو جملة، وهذا ما أشار إليه ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[٤]. وهاهنا يرى ابن جني أن الحذف لا يقوم إلا لدليل، وهذا الدليل قد يكون لفظيًا أو معنويًا، فاللفظي وجود قرينة تدل عليه كما هو الحال في حذف فعل النداء، وقيام الأداة مكانه، والمعنوي كأسلوب التحذير عندما تقول لزيد مثلًا -وأنت تريد أن تحذره-: (الأسد الأسد) أي: احذر الأسد. فضلًا عن ذلك فإن الحذف يعد من باب شجاعة العربية؛ لأنه يمكن المتكلم أن يستغني عن تركيب بل تراكيب ويعوض منها[٥].

ولم تفت المبرد العناية بالحذف عناية مميزة لأنه يرى: أن الحذف قد يكون في الحرف، والمفردة، والجملة، فالحرف من الممكن أن يكون حرف جر، أو حرف بنية، - والذي يعنينا الأول- لأن الحذف يعطي الجملة دلالة نحوية أقوى مما لو ذكر المحذوف في الكلام. وقد علل المبرد في أغلب الأحيان: الحذف بعلم المخاطب[٦]،

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٣٠).

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٨٩-١٠٠، وينظر: ظاهرة الإهمال في النحو العربي ١٤٧.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٢١)، وينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم ٧-١٢.

(٤) الخصائص (٢/ ٣٦٢).

(٥) الخصائص (٢/ ٣٦٢).

(٦) ولعل هذا ما يعبر عنه بالدلالة الاجتماعية، فعلم المخاطب يعد من الدلالة الاجتماعية، ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ٣٩.

وكثرة الاستعمال، والاستغناء، وقيام الدليل عليه، والاستخفاف، وإفهام السامع، والتخلص وإطالة الكلام[١].

ومما يدل على وجود ظاهرة الحذف في الأسلوب العربي، اهتمام النحاة بها، وبذا يمكن القول: إن للحذف دلالتين، الأولى دلالة ظاهرة، وهي حذف الحرف، أو الضمير، أو الخبر الجائز الحذف، والأخرى الدلالة العميقة، وهي التي تكمن وراء النص.

والثانية هي التي صب النحاة اهتمامهم عليها، فإن الحذف يكون حذفًا في العناصر الإسنادية في أغلب الأحيان كما هو في المبتدأ، أو الخبر، أو الفعل المقدر لأسلوب النداء، أو الاختصاص، أو التحذير، أو الفعل الذي يقدر للمفعول المطلق. أما ما يمكن حذفه من العناصر غير الإسنادية، فلا يحذف إلا حذفًا جائزًا[٢]، ذلك أن الدلالة النحوية على المحذوف يتكفل بها التركيب المنطوق، أي: البنية الظاهرة للنص فهو الدال على المحذوف، ومن خلاله نستطيع أن ندرك ما حذف، وهذا يعني أن الحذف لا يكون إلا إذا كان الباقي من التركيب في الجملة مغنيًّا في الدلالة كافيًا في أداء المعنى[٣].

وهذا ما ألمع إليه المبرد بقوله: «فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب»[٤]. وهذه إشارة واضحة إلى دلالة القرينة المعنوية وهي

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: المقتضب (٢/ ٣٦، ٩٧، ٣٢٢)، (٣/ ٧٦، ١١٢، ١١٥)، (٤/ ١٢٩، ١٣٠، ١٧٧).

(٢) ينظر: في بناء الجملة العربية ٣٥٠.

(٣) ينظر: في بناء الجملة العربية ٣٤٦.

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٥٤).

علم المخاطب[١]، والذي يبدو لنا أن دلالة الحذف تعطي المخاطب حرية في التفكير، والتأمل من أجل سلامة التركيب؛ لأن الحذف يمكن أن يكمن في البنية العميقة للنص إذ أن المخاطب لا يصل إليه مباشرة، وإنما عن طريق التقدير والاستنتاج الذي يكمن وراء ظاهر النص[٢]. وسنشير فيما يأتي إلى أمثلة من الحذف:

أولًا: الحذف في التراكيب:

(أ) حذف الفعل:

يعد الفعل أحد ركني الجملة الفعلية أو المسند كما يسميه النحاة، وله مواطن كثر حذفه فيها حيث دلالات تكمن وراء حذفه، فيحذف عند علم المخاطب، وفي حالة الدليل الاستغناء عنه، وعند وجود الدليل على حذفه، ومن هذه المواطن ما يكون في أحيان معينة حذفًا واجبًا كفعل النداء، وما يكون جائزًا، لذلك لكل منهما دلالة قد تختلف عن الأخرى، وفضلًا عن ذلك فإن هذه الظاهرة قد مر عليها أغلب النحاة منذ أول مدون وصل إلينا في علم النحو -وهو كتاب سيبويه- إلى نحاتنا المحدثين[٣].

وقد أجاز المبرد حذف الفعل، قال: «لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل نحو: زيدًا لو قلت ذلك لم يدر ما الفعل المحذوف، فإن رأيت رجلًا قد أشار بسيف فقلت: زيدًا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك جاز؛ لأن المعنى أوقع ضربك بزيد»[٤]. وهاهنا إشارة إلى وجود الدليل الذي يحذف الفعل لأجله، فإن قلت: زيدًا من دون منسوغ - أعني لا قرينة لفظية ولا معنوية- وقصدت حذف الفعل لم يجز.

---

(١) ينظر: في بناء الجملة ٣٤٦.

(٢) ينظر: نحو المعاني ٦٤، ٦٥، ٦٦.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) المقتضب (٣/ ٢١٦).

أما إذا رأيت شخصًا وبيده سيف وقلت: زيدًا بصيغة التحذير كان هناك دليل القرينة المعنوية فنصب (زيدًا) على التحذير وحذف الفعل لوجود القرينة المعنوية ألا وهي تحذيرك إياه، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره...»[(١)]، وذكر المبرد دليلًا آخر قال فيه: «فإن كان مصدرًا فقد دل على فعل، فمن ذلك ضربًا ضربًا إذا كنت تأمر»[(٢)]. فالدليل هنا قرينة لفظية وهي وجود المصدر الذي دل على حذف الفعل (ضرب) فحذف الفعل لهذا الدليل، فضلًا عن هذا فهناك قرينة معنوية وهي وجود صيغة الأمر في الخطاب، وأنت تطلب من السامع أن يضرب زيدًا مثلًا، وإنما جاز الحذف في الأمر؛ لأنه لا يكون إلا بفعل[(٣)]. ومنه قوله عز وجل: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]. ويظهر قول المبرد في إضمار الفعل قبل المصادر في قوله: «واعلم أن المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدل عليها أو كان بالحضرة ما يدل على ذلك... إلا أنها تبدل من أفعالها، ألا ترى قوله عز وجل: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] أن قوله قد دلَّ على أنها قد تمت...»[(٤)] فهو يرى: أن (أيام) كانت دليلًا على حذف الفعل سواء أكان الدليل لفظيًّا، أم معنويًّا، فحذف الفعل لا بد من أن يترك دليلًا عليها وهذا مذهب جل النحاة[(٥)].

ومن دلالات الحذف الأخرى ما يمكن أن يدركه السامع، قال المبرد: «الفعل الذي يضمر إذا علمت أن السامع مستغنٍ عن ذكره نحو قولك إذا رأيت رجلًا قد

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٥٣).

(٢) المقتضب (٣/ ٢١٦).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢١٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٢)، وينظر (٢/ ١٥٨)، (٤/ ٣٠٤).

(٥) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٠٠.

سدد سهمًا فسمعت صوتًا: القرطاس والله؛ أي أصاب القرطاس...»[١] فاستغناء السامع هاهنا أجاز الحذف في التركيب النحوي؛ لأن المعنى معلوم من دلالة الكلام، ومنه قول الشاعر[٢]:

أطربًا وأنت قنسري

فاستغنى عن ذلك الفعل من غير وجود الدليل اللفظي، وإنما اكتفى الحذف بالدليل المعنوي، فالمعنى أنه رأى نفسه في حال طرب مع سنه فوبخه بذلك.

ومن صور حذف الفعل الأخرى حذف فعل النداء (أدعو)، ويعلق المبرد على ذلك بقوله: «لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعت فعلًا فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك»[٣] وهناك عوض عن الفعل المحذوف بـ(أداة النداء) وهي القرينة اللفظية التي دلت على الفعل المحذوف.

ومن صور الحذف الأخرى ما يحذف بالعطف والتكرير، إذ ألمع إلى ذلك المبرد قائلًا: «وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف وذلك قولك: رأسك والحائط، ورأسه والسيف يا فتى، فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال»[٤]. وهنا اجتمع دليلان سوغا حذف الفعل هما وجود القرينة المعنوية التي تدل على التحذير، وهي علته فضلًا عن الغرض المنشود من وراء الحذف وهو تجنب الإطالة والتكرير، والعربية ميالة إلى الإيجاز والاختصار.

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٩)، وينظر: الكتاب (١/ ٢٥٧).

(٢) البيت للعجاج، الديوان ٣. وينظر: المقتضب (٣/ ٢٦٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٢٠٢).

(٤) المقتضب (٣/ ٢١٥).

ويحذف الفعل في باب التنازع[١]، «فالعرب تختار أعمال الآخر؛ لأنه أقرب، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا»[٢].

ويبدو لنا أن حذف الفعل مطرد في الكلام العربي الفصيح وذلك لوروده في القرآن الكريم[٣] والشعر العربي، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦]، والتقدير -والله أعلم-: إن طلب منك أحد منهم أن تجيره من القتل إلى أن يسمع كلام الله فأجره ثم أبلغه مأمنه[٤].

ومنه حذف الفعل في جواب الاستفهام نحو قوله عز وجل: ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦١] وحذف القول نحو: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد: ٢٣].

(ب) حذف المبتدأ:

يطرد حذف المبتدأ في مواضع كثيرة منها ما يكون واجبًا وآخر جائزًا، والذي يعنينا هنا الحذف لتطور الدلالة النحوية؛ أي مخالفة التركيب النحوي وإبراز المعنى من خلال تضافر القرائن الدالة على ذلك، وقد جوَّز المبرد حذف المبتدأ أو إضماره كما اصطلح عليه في بعض الأحيان[٥]؛ لأن الإضمار ترك الشيء مع بقاء أثره[٦].

---

(١) هناك خلاف في حذف العامل (الفعل) ينظر: مسائل الإنصاف (١/ ٦١-٦٦).

(٢) المقتضب (٣/ ١١٢).

(٣) للمزيد من التفصيل ينظر: مغني اللبيب ٨٢٧، ٨٢٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٧٦).

(٥) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب المقتضب ١٧٤.

(٦) ينظر: التعريفات ١٧.

وهو في أحيان أخرى يرادف الحذف عند المبرد يقول: «لو قلت على كلام متقدم: عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله؛ أي: هذا الهلال»[١]، فالحذف هنا يكمن في وجود القرينة الحالية، وهي التي عبر عنها المبرد بفهم السامع، فالسامع هاهنا يدرك في حال الكلام أن الهلال قد ظهر؛ لأنه يرتقب ذلك في لحظات وحال سماعه الهلال والله أدرك معنى الكلام؛ أي هذا الهلال، وبذا فإن الحذف مستساغ عند العرب؛ لأنها تميل إلى الإيجاز والاختصار في الكلام، فضلًا عن قوة الحدث الذي يرتقبه الناس، لأن الهلال يكون لتثبيت وقت معلوم، فالمعنى هاهنا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحذف المبتدأ، وهذا ما يمكن أن يسمى بـ(البنية العميقة) للنص التي يستدل عليها من خلال (البنية الظاهرة) ذلك أن تضافر القرائن له أثر في إيضاح المعنى المنشود من الحذف، فالقرينة هي فهم السامع، والقرينة اللفظية (الهلال)، والقرينة اللفظية الأخرى هي وجود القسم (والله) وهذه مرتبطة بتأكيد شيء يرتقبه السامع وهي قرينة معنوية.

وقد التفت سيبويه من قبل إلى حذف المبتدأ وعبَّر عنه بمشهد مسرحي كما سماه البحث الحديث[٢] قائلًا: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جيدًا، أو شممت ريحًا فقلت: زيدٌ، أو المسك، أو ذقت طعامًا فقلت: العسل...»[٣].

---

(١) المقتضب (٤/ ١٢٩).

(٢) نقلًا عن مفهوم الجملة عند سيبويه ١٦٣.

(٣) الكتاب (٢/ ١٣٠).

هنا تكمن رؤية سيبويه في حذف المبتدأ بوجود الدليل وهو القرينة الحالية التي يعبر عنها بـ(آية ذلك) فالمشهد كله مرتبط بالقرينة الحالية التي دلت على حذف المبتدأ، وبقاء الخبر لوجود الدليل. ومما حذف لعلم المخاطب اسم لا النافية للجنس، وهذا ما عبر عنه المبرد بقوله: «ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك»[١].

(ج) حذف الخبر:

يحذف الخبر في مواطن كثيرة، ذكرها النحاة وتعارفوا عليها، وحذف الخبر إنما يتم لدلالات كثيرة منها: الاستغناء عنه، وهو المحذوف الواجب بعد (لولا)، ومنها وجود قرينة لفظية تدل على محذوف، أو ما يدل عليه نحو قولك: (لولا عبد الله لأكرمتك). فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك[٢]... فضلًا عن ذلك «فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز؛ لعلم المخاطب»[٣]. وما يعنينا هو دلالة الحذف في الخبر لذلك ألمع المبرد إلى مسوغات حذف الخبر كقولك: (إذا جاء زيد) بصيغة التشديد الأمري[٤]، أي: إذا جاء زيد علمت، وهاهنا يعبر عن الحذف لعلم المخاطب[٥].

(١) المقتضب (٤/ ١٢٩)، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٩٨.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٦).

(٣) المقتضب (٣/ ٢٥٤).

(٤) أي: التنغيم على إذا جاء زيد، بحيث يترك صيغة نفسية في ذهن السامع توحي بفعل شيء.

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ٧٩).

وقد ورد حذف الخبر في القرآن الكريم، والشعر العربي، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١]، والحذف في الآية هو جواب لو: أي لكان هذا القرآن [١].

والحذف هاهنا عبَّر عنه المبرد بـ(معروف جيد) إذ لا يجوز الحذف إلا لدليل يدل عليه[٢]. ومنه قوله عز وجل: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] أي -والله أعلم- (دائم)، فالحذف لعلم السامع [٣]. ومما جاء في الشعر قول الأعشى:

إنَّ محلًّا وإن مرتحلًا وإن في السفر إذ مضى مهلا[٤]

وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرًا، أو يجري القول على لسانه، والمحذوف هنا خبر (إن): (لنا)[٥].

وخلاصة القول: أن الخبر يحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليه[٦]، ومنه القول المأثور: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ» أي: إن كان عملهم خيرًا[٧]. ومسوغ الحذف هنا قيام الدليل عليه، وهو وجود القرينة اللفظية.

ومما حذف من الأخبار ما يمكن الاستغناء عنه وهو الخبر الواقع بعد (لولا) إذ يقول المبرد: «اعلم أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبًا لما يدل

(١) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ٦٤).

(٢) ينظر المقتضب (٢/ ٧٩، ٨١، ٣٢٢).

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٨٢٤، ٨٢٥.

(٤) الديوان ٢٣٣.

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ١٣٠، ١٣١).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٧).

(٧) ينظر المثل في: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٣٠٣)، وينظر: مغني اللبيب ٨٢٥.

عليه، وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتك، فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة...»[١] وهاهنا إشارة أخرى لدلالة الحذف وفي قيام الدليل على المحذوف، فضلًا عن ذلك جعل المبرد عنوانًا لباب (المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه، وهو باب لولا)[٢]، وهذا إن دل على شي فيدل على شيوع هذه الظاهرة لما لها من المزية في لسان العرب الفصيح فضلًا عن الذكر القرآني[٣].

(د) حذف المضاف:

ذهب النحاة إلى تقدير كل ما هو سائغ من التركيب النحوي ومكمل المعنى، ومن ذلك حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويرى المبرد أن الحذف هاهنا للاستغناء لوجود الدليل[٤]، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] والتقدير -والله أعلم-: واسأل أهل القرية. ولما كانت القرينة اللفظية[٥] موجودة (القرية) دلت على حذف المضاف؛ لأن القرية اسم المدينة فهي لا تسأل، ولا تتكلم ولكن من باب المجاز، لذلك قدر النحاة أن يكون السؤال لأهلها، وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم[٦] فضلًا عن الشعر كقول ذي الرمة[٧]:

---

(١) المقتضب (٣/ ٧٦).

(٢) ينظر المقتضب (٣/ ٧٩).

(٣) وللمزيد من التفصيل ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٨٨-١٩٨.

(٤) ينظر المقتضب (٣/ ٣٥٥)، (٤/ ٣٥١).

(٥) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٠٧، ٢٠٨.

(٦) على سبيل المثال لا الحصر: قوله عز وجل: {وجاء ربك} [الفجر: ٢٢]، والتقدير حذف المضاف -والله أعلم- وجاء أمر ربك، وقوله تعالى: {وأشربوا في قلوبهم العجل} [البقرة: ٩٣] أي -والله أعلم-: حب العجل. ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٠، وللمزيد من الشواهد القرآنية ينظر: الدلالة النحوية في السور السبع الطوال ٧٩.

(٧) الديوان ٢٣٥.

عشية فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

يريد: ابن هوبر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[١].

وأشار المبرد في مواضع أخر إلى أنه يحذف المضاف لعلة، وهي كثرة الاستعمال والمعنى يدل على السياق: «فأما قولهم: ما رأيت كاليوم رجلًا، فالمعنى: ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلًا، أي: ما رأيت مثله في الرجال، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له وأن فيه دليلًا»[٢]. فالحذف هاهنا لكثرة الاستعمال، وهذا يعني أنه يمكن الاستغناء عنه، والراجح أن الحذف هنا متسع في الدلالة لوجود الحجة من القرآن الكريم، والشعر العربي، فضلًا عن ذلك فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب[٣]، فالقرينة الدالة على الحذف هي قرينة معنوية ولفظية، وقد لخص د/ فاضل السامرائي أغراض حذف المضاف بالتجوز في الكلام والاتساع فيه، والحذف للاختصار، والاستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف[٤]. ولما كان المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواجد[٥] كان من الواجب على النحوي تقدير المضاف المحذوف لأن المعنى يتطلب ذلك.

وخلاصة القول في حذف المضاف أنه ضرب من الاتساع كما زعم ابن جني في خصائصه قائلًا: «وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع... نحو قول سبحانه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: بر من اتقى. وإن شئت كان تقديره:

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٧.

(٢) المقتضب (٢/ ١٥١)، وينظر: مغني اللبيب (٢/ ٨١٠، ٨١١).

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: معاني النحو (٢/ ١٣٧-١٣٩).

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢/ ٧٥).

ولكن ذا البر من اتقى، والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور»[١] والاتساع هو الراجح في حذف المضاف، والله أعلم.

(هـ) حذف المضاف إليه:

جوَّز المبرد وغيره من النحاة حذف المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] على إرادة أنك قبل ما تعلم حذفت المضاف إليه[٢]، وقوله عز وجل: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، والتقدير -والله أعلم- : فله عشر حسنات أمثالها، والحذف هنا يكون للتخفيف ويجزئ بعلم المخاطب؛ لأن الكلام إذا طال تعقد المعنى إن لم يفقده[٣]. وقد كثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلم المضاف إليها المنادى نحو قوله عز وجل: ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾ [الأعراف: ١٥١] وبعد الغايات[٤]، فضلًا عن ذلك فقد ورد حذفه في الشعر العربي الفصيح، ومنه قول الشاعر:

إلا علالة أو بدا هه قارحٍ نهد الجزاره[٥]

على إرادة: إلا علالة قارح، فحذف المضاف إليه لوجود الدليل على ذلك وهو القرينة اللفظية (قارح) الثاني[٦].

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٦٤)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٦).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ١٧٥)، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤.

(٣) ينظر المقتضب (٤/ ٢٩).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٨١٤).

(٥) البيت للأعشى، الديوان ١٥٣، والبيت فيه خلاف عقيم كما يسميه الدكتور فاضل السامرائي بين النحاة في وجه الحذف، والمبرد ذهب إلى أن فيه حذف المضاف إليه. ينظر: معاني النحو (٢/ ١٤٠).

(٦) ينظر المقتضب (٤/ ٢٢٨).

وكثر حذف المضاف إليه إذ ما كان مصدرًا كما يعبر عنه المبرد: «وكذلك ما كان من المصادر حينًا فإن تقديره حذف المضاف إليه، وذلك قولك: موعدك مقدم الحاج وخفوق النجم... فالمعنى في كل ذلك: وقت خفوق النجم، وزمن مقدم الحاج... وعلى هذا قال الشاعر:

وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ مُعارَ ابن همام على حيِّ خثعما

أي: في هذا الوقت»[١].

وهذا يعني أنه يمكن الاستغناء عن المضاف إليه عندما يكون بمعنى الحين؛ لأن المصدر يدل على الزمن المطلق وتقيده القرينة الزمنية التي يدركها علم السامع بزمن وصول مقدم الحاج.

وذهب الدكتور الجواري -رحمه الله- إلى أن الحذف مزية من مزايا التركيب النحوي في الكلام العربي يقترن فيه الإيجاز بالدقة في أداء المعنى، وحذف ما يمكن أن يستغنى عن فضول القول سواء للاستخفاف، أم لعلم المخاطب[٢].

ومن ظواهر حذف المضاف إليه الأخرى حذف الضمير (الياء) من المنادى، ويرى المبرد الياء[٣] قد تحذف من المنادى؛ لأنها شبهت بالتنوين في (زيد)، والمراد بالتنوين في (زيد) هو تنوين الاسم المعرفة المنادى، لأنه قد يثبت في موضع ويحذف في آخر، فما ثبت التنوين فيه ثبت ياء النداء والعكس[٤]، نحو قوله عز وجل: ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى

(١) المقتضب (٤/ ٣٤٣)، والبيت للطرماح بن عامر، وينظر: هامش محمد عبد الخالق عضيمة، المقتضب (٢/ ١٢٢).

(٢) ينظر: نحو المعاني ٦٦.

(٣) نقصد بذلك الضمير (ياء) نحو: ربي.

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٧٢).

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [نوح: ٢٦]، «وإنما كان حذفها الوجه؛ لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه معاقبة للتنوين حالة في محله فحذفها هنا كحذف التنوين في قولك: يا زيد»[١].

(و) حذف الموصوف:

ذهب المبرد إلى جواز حذف الموصوف من التركيب النحوي إذا دل عليه دليل، وقد ورد مثل هذا في القرآن الكريم، والشعر العربي، وذلك «لأن الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالًّا عليه نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]»[٢]. وأما في الشعر فقد ورد في قول تميم بن مقبل:

هل الدهر إلا تارتان فتارةٌ أموتُ وأخرى أبتغي العيش أكدحُ

يريد: وتارة أخرى، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[٣].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨][٤] أي - والله أعلم-: حورٌ قاصرات، وذهب قسم من النحاة إلى وجوب وجود شرطين أساسيين في حذف الموصوف وهما: أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، والثاني أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبَرِّ والفاجر[٥].

(ز) حذف الصفة:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٤٦).

(٢) المقتضب (٢/ ١٣٧).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١٣٨)، وينظر: الديوان ٢٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٨١٦.

(٥) ينظر: تفصيل ذلك في ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢١٦، ٢١٧.

تحذف الصفة من الكلام إذا دلَّ عليها دليل[١]، والمبرد من النحاة الذين جوزوا حذفها قال: «وتقول: إنَّ زيدًا الظريف عاقلٌ، فإن حذفت عاقلًا رفعت الظريف، وذلك أن الخبر لا بد منه، وله وضع الكلام، والصفة تبين، وتركها جائز»[٢] بمعنى أن الصفة (الظريف) يمكن حذفها بيد أن الخبر لا يمكن حذفه في هذا الموضع؛ لأن المعنى لا يصح في حين عند حذف الصفة وحدها يبقى المعنى صحيحًا لذلك يرى حذفها من الممكن؛ لأنها تبين.

وقد ورد حذف الصفة في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي الفصيح، ومنه قوله عز وجل: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] والتقدير -والله أعلم-: أي كل سفينة صالحة[٣]. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [المائدة: ٦٨] والتقدير -والله أعلم-: على شيء نافع، ومنه قول الشاعر:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ ... فلم أعط شيئًا ولم أمنع

والتقدير: ولم أعط شيئًا قليلًا[٤].

ويرى المبرد أن الحذف موجود في كل ما كثر استعماله إياه[٥]، وتحذف الصفة من كثرة الاستعمال، ويؤيد ذلك وروده في القرآن الكريم وفي الشعر العربي وهما أقوى حجة للنحوي.

---

(١) والدليل هاهنا إما قرينة لفظية، أو حالية على أن الموصوف مقيد، أو مخصص بصفة معينة، ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢١٨.

(٢) المقتضب (٤/ ١١٠).

(٣) السبعة ٢١٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٨١٨، ٨١٩، والبيت لعباس بن مرداس، الديوان.

(٥) ينظر المقتضب (٢/ ١٤٦).

ثانيًا: حذف الحرف

(أ) همزة الاستفهام:

ألمع المبرد إلى حذف همزة الاستفهام من التراكيب النحوية، وأن حذفها إنما يكون لضرورة شعرية، يدل عليها دليل -وهو قرينة لفظية- لا بد منها، وهي (أم المنقطعة) التي تقع بعد الاستفهام، التي يرى أن وقوعها بعد الاستفهام كوقوعها بعد الخبر.

ونستشف ذلك من تعليقه على قول الشاعر[١]:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا بسبع رمين الجمر أم بثمان

فإن أصل الكلام: أبسبع رمين الجمر أم بثمان، ولكن الشاعر حذف همزة الاستفهام على الرغم من وقوع (أم) المنقطعة بعدها لضرورة الشعر، إذ لا يجوِّز المبرد ذلك في سائر الكلام، وهذا يعني أن الضرورة الشعرية عبرت عن فحوى الدلالة النحوية التي التمسها المبرد إذ جعل (أم) دليلًا على حذف الهمزة[٢]. ومنه أيضًا قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[٣]

فإن الشاعر حذف همزة الاستفهام من قوله: (شعيث) والتقدير: أشعيث بن سهم؛ لأن الاستفهام أسلوب له أدواته يفهم من خلالها عن المستفهم[٤].

---

(١) البيت لعمرو بن أبي ربيعة، الديوان ٢٥٧.

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٩٤)، (٢/ ٣٢٣).

(٣) البدل (عمرو بن أبي ربيعة)، ينظر: الديوان ٢٥٧.

(٤) المقتضب (٣/ ٢٩٤)، والبيت مختلف في نسبته؛ قيل: للأسود بن يعفر التميمي، وقيل: للعين المنقري، ينظر: الكتاب (٣/ ١٧٤، ١٧٥)، وهامش عبد الخالق عضيمة (٣/ ٢٩٤).

وخلاصة القول في همزة الاستفهام عند المبرد: أنها تحذف للضرورة الشعرية وتبقى (أم) المنقطعة دليلًا عليها، وهذا ما يظهر عند المبرد في كثرة الحذف لبقاء الدليل وهو وجود القرينة اللفظية (أم) والقرينة المعنوية[١]، ولا يجوز حذفها في غير الشعر[٢]. وحذفها عند سيبويه للضرورة الشعرية؛ لأنها من الأشياء التي لها الصدارة في الكلام[٣]. ومما هو جائز عند الكوفيين حذف ألف الاستفهام وليس في الكلام ما يدل عليها وأنشدوا قول الكميت[٤]:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب

يريد: أو ذو الشيب يلعب.

ويبدو أن حذف همزة الاستفهام لا يصح إلا في الضرورة الشعرية مع (أم)، ويصح حذفها في القرآن الكريم مع غير (أم)[٥]؛ فإنما جيء بالهمزة لتقوية الكلام عن المستفهم عنه، ولذلك أفادت وظيفة نحوية، وهي مع بقائها تعطي الغرض المطلوب، لكن شيوع الحذف في العربية وميولها إلى الإيجاز، والاختصار، والاستخفاف كان الدافع للحذف ولا سيما إذا دلَّ عليها دليل، وهو أم المنقطعة[٦].

(ب) الفاء الواقعة في جواب (أما):

---

(١) المتمثلة بالتنغيم. ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٤٣.

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥١).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٤٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٧، ١٨).

(٥) ينظر: معاني النحو (٤/ ٦١١).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٧، ١٨).

أشار المبرد إلى ضرورة وجود الفاء في جواب (أما) ولا تحذف إلا في ضرورة شعرية؛ لأن الفاء وما بعدها يسدان مسد جواب الشرط، ولا يمكن الاستغناء عن الفاء الواقعة جوابًا للشرط وجوَّز حذفها في الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر[١]:

أما القتال لا قتال لديكمو ولكن سيرًا في عراض المواكب[٢]

وكذلك قول الشاعر[٣]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

والتقدير: فالله يشكرها[٤].

والفاء عند المبرد لازمة لجواب أما؛ لأنها دليل على معنى الجزاء، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩] ونصب (اليتيم) بـ(تقهر)، وحقه التأخير بعد الفاء، وتقديره: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم[٥]. وقوله عز وجل: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]، رفع (ثمود) هاهنا على قراءة المصحف، وروي عن عاصم والأعمش بالنصب على إضمار فعل يفسره (فهديناهم)؛ لأن (أما) فيها معنى الشرط، والتقدير: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم[٦].

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، ينظر: خزانة الأدب (١/ ١٧) بولاق.

(٢) ويروى البيت:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرًا في عراض المراكب

ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر ٩٥.

(٣) البيت نسبه المبرد إلى عبد الرحمن بن حسان.

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٥٥)، ومغني اللبيب ٨٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٤٨.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٨٢٤).

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٤١).

وخلاصة القول حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية، أو فعلًا مرفوعًا؛ لأنه في تقدير جملة اسمية[١].

(ج) اللام:

ألمع المبرد إلى حذف اللام الواقعة في جواب القسم، وأن الحذف لها أجمل؛ لأن الكلام إذا طال كان الحذف فيه أجمل، فقوله عز وجل: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [الشمس: ١] فإنما وقع القسم على قوله عز وجل: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩]، فحذفت اللام لطول القصة[٢]. ويكون التقدير -والله أعلم-: قد أفلحت النفس التي زكاها الله[٣].

والنحويون يجوزون الحذف مع طول الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن هشام[٤].

(١) ينظر: ضرائر الشعر ١٦٠.

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٨٢٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٨٤٥)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٤٨.

(د) (ما) من إما:

الأصل في (إما) كما زعم النحاة أنها مكونة من (إن) ضمت إليها (ما)، وهي تفيد الشك وتخرج إلى معانٍ[١]، والحذف لا يجوز إلا في هذا المعنى، وقد تحذف (ما) منها وتبقى (إن) في الكلام، وهذا الحذف لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر[٢]:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعًا وإن إجمال صبر

فالحذف هنا للضرورة الشعرية؛ لأنها ترد الكلام إلى أصله كما عبَّر عن ذلك المبرد[٣].

(ز) أداة النداء:

ذهب النحاة إلى تعليل ما هو مستساغ في العربية وما هو غير مستساغ، ولما كان النداء واحدًا من الأساليب التي لا تخلو الكلام منها، وحذف أداته مستساغ لديهم على الرغم من أن الأداة هي عوض عن فعل النداء المحذوف الذي قدره النحاة، وذهبوا إلى أن أداة النداء هي بديل عنه، ومع ذلك فقد يحذف المعوض عنه وهي أداة النداء.

وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم والشعر العربي[٤]. قال الله عز وجل: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله عز وجل: ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ

(١) ينظر: مغني اللبيب ٨٤، ٨٥.

(٢) البيت لـ(دريد بن الصمة) ينظر: خزانة الأدب (٤/ ٤٤٢)، والضرائر وما يسوغ للشاعر ١٠٤.

(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٨، ٢٩).

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٨٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر ٧٢.

﴿ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ١٠١]، أن الأصل فيهما -والله أعلم-: (يا يوسف) (يا رب) فحذفت أداة النداء (يا) وحذفها مطرد في الأسلوب العربي، وهذا ما ألمع إليه المبرد بأنك تستطيع أن تبدأ بالاسم المنادى من دون أداة النداء[١]، ومنه قول الشاعر[٢]:

حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

فالأصل: (يا حار) وهو منادى مرخم، فضلًا عن حذف حرف النداء[٣]. والذي يبدو لنا أن الحذف هاهنا جاء لقوة الدلالة عليه؛ فإن السامع عندما يسمع أو يقرأ هذا الكلام، يعرف أن هناك مخاطبًا، ولا بد من وجود أداة.

ومما حذف لدلالة الكلام عليه من مقتضى السياق، وهذا ما عرف به في حذف أداة النداء، فضلًا عن ذلك فإن قرينة الحال تدل عليه، وكذلك الاستغناء عن الفعل بما يقوم مقامه[٤]، وقد عبر د/ فاضل السامرائي عن ذلك بأغراض منها الإيجاز والاختصار. وكثر الحذف في المنادى النكرة المقبل عليها[٥].

(هـ) حرف الجر:

من المُسلَّم به أن عمل حروف الجر جر الاسم الذي يأتي بعدها، وقد تحذف أحيانًا لدلالة السياق عليها، وحذفها كما يذهب المبرد إليه حذف جيد، وهذا معنى أن تقول:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣، ٢٣٤).

(٢) البيت لـ(حسان بن ثابت) الديوان ١٧٥.

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣).

(٤) ينظر: معاني النحو (٤/ ٦٩٤).

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ١٥٤.

أمرته أن يقوم. فالمعنى: أمرته بأن يقوم. وحذف حرف الخفض جيد مع (أن)[١]، ويذهب بعض الباحثين إلى أن حذفه قياسي لكثرة وروده في اللغة[٢] والقرآن، فضلًا عن حذفه لدلالة السياق عليه، وحذفها كثير في القرآن، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فالمعنى -والله أعلم-: (من قومه)، وحذفت (من) لدلالة السياق عليها، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى ﴾ [الشعراء: ٨٢]، والتقدير -والله أعلم- (في) أن يغفر لي. ونحو ذلك قول الفرزدق:

منعت تميمًا منك أني أنا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم

والتقدير[٣]: (لأني).

والظاهر أن حذف حرف الجر هو من باب الاتساع في العربية؛ لأنها ميالة إلى التوسع في الكلام في مواضع[٤].

(١) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٥).

(٢) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٣٧.

(٣) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٣٧، والديوان.

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٢١)، (٤/ ٣٣٠).